S/PV.4257
الأمم المتحدة
مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون
مؤقت

الجلسة **٤٢٥٧**
الثلاثاء، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد جايا كومار	(سنغافورة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سرغيف
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد ريان
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوافانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفييزو
	مالي	السيد عوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات

رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة (S/2001/21)

01-21417 (A)
0121417

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

الإعراب عن الشكر للأعضاء السابقين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في بداية هذه الجلسة أن أعرب لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة عن أطيب التمنيات بمناسبة حلول عام ٢٠٠١. كما أود أن أعرب عن امتنان المجلس الشديد للأعضاء السابقين في المجلس لإسهاماتهم الهامة في أعماله. وقد كرس ممثلو الأرجنتين وكندا وماليزيا وناميبيا وهولندا جميعا مواهبهم على نحو ممتاز للاضطلاع بأعمال المجلس أثناء فترة عضويتهم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات

رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة (S/2001/21).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي: الأرجنتين والأردن واستراليا وباكستان وبلغاريا وبولندا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا ورومانيا وزامبيا والسنغال والسويد وفيجي وكندا وماليزيا ومصر ونيبال ونيجيريا ونيوزيلندا والهند واليابان يطلبون توجيه الدعوة إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق ومن المادة ٣٧ من قواعد النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ليستر (الأرجنتين)، والسيد ستراوت (استراليا)، والسيد سوتيروف (بلغاريا)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد بيبرس (مصر)، والسيد نانديو (فيجي)، والسيد شارما (الهند)، والسيد آكاساكا (اليابان)، والأمير زيد بن رعد الحسين (الأردن)، والسيد عبد الخالد (ماليزيا)، والسيد شارما (نيبال)، والسيد هيوز (نيوزيلندا)، والسيد أباتا (نيجيريا)، والسيد تشودري (باكستان)، والسيد ستاتشجيك (بولندا)، والسيد شن جون ينغ (جمهورية كوريا)، والسيد دوكرو (رومانيا)، والسيد كا (السنغال)، والسيدة إندلوفو (جنوب أفريقيا)، والسيد سكوري (السويد)، والسيد موسامباشي (زامبيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/21، التي تتضمن رسالة موجهة من سنغافورة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

ويسعدني الترحيب بالمشاركين في هذا النقاش المفتوح حول موضوع ”تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات“. وقبل فتح باب النقاش، اسمحوا لي بأن أدلي ببعض التعليقات الاستهلالية.

يأتي هذا الموضوع في الوقت المناسب، إذ نشهد تزايدا كبيرا في عمليات حفظ السلام. ويعتمد نجاح عمليات حفظ السلام على وجود علاقة ثلاثية سليمة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ولقد أظهرت الأحداث الأخيرة أن الأمور ليست على ما يرام في هذا المثلث. وأضعف ما في هذه الأضلاع هو الخاص بالبلدان المساهمة بقوات. ويتعين أن يؤدي أحد الأهداف الرئيسية

لهذا النقاش إلى إيجاد مثلث صحي بالنسبة لجميع الأضلاع الثلاثة.

ومع ذلك، يجب تذكير أنفسنا بأن هذه ليست مشكلة جديدة. إذ بعد كارثتي الصومال والبوسنة، قام مجلس الأمن ببعض التحليل الذاتي وأصدر الوثيقتين S/PRST/1994/62 وS/PRST/1996/13. ولسوء الحظ، بالرغم من هذه الدروس المستفادة، شهدنا مشكلات مماثلة في سيراليون مؤخرا. ومن الواضح أننا في حاجة إلى أن نكتشف المشكلة وكيف يمكن حلها. وكان تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، أو تقرير الإبراهيمي، قد أدى بالفعل إلى بعض التحرك من جانب مجلس الأمن والأمانة العامة لتعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. ومع ذلك، ممكن ومطلوب القيام بأكثر من ذلك. وعلينا أن نذهب إلى أبعد من المشاورات الأكثر توطدا لكي نعزز التعاون بين هؤلاء الشركاء الثلاثة في حفظ السلام.

بعد هذا القول، نحن لا نتوقع التوصل إلى جميع الأجوبة اليوم. ولكننا نأمل أن تكون مناقشات اليوم بداية مفيدة على الطريق نحو حل المشكلات المتعلقة بهذه القضية الهامة. ولقد وزع وفد سنغافورة أوراقا أساسية، يمكن إيجادها في الوثيقة S/2001/21. هذه الوثيقة تقدم بعض الخلفية وتثير أيضا بعض القضايا التي يمكن معالجتها. ومن أجل الحفز على مناقشة جيدة، دعوني أذكر في إيجاز بعض القضايا التي قد نأمل في معالجتها في نقاش اليوم المفتوح.

أولا، ما هي المشكلات الرئيسية في العلاقات بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس والأمانة العامة؟ هل ساعدت ممارسة عقد اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات قبل اتخاذ المجلس لقراراته؟ كيف يمكننا زيادة تحسين مضمون وشكل الجلسات السرية مع البلدان المساهمة بقوات لجعلها أكثر تفاعلا وإنتاجا؟

ثانيا، إلى جانب الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات، ما هي الآليات والقنوات الأخرى التي يمكن استخدامها لتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في حفظ السلام؟ وهل تشجع ثقافة الأعمال الحالية على التفاعل الكافي مع البلدان المساهمة بقوات؟

ثالثا، كيف يمكن للشركاء الثلاثة الحاسمين – مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات – أن يتعاونوا على نحو أفضل لمعالجة مشاكل حفظ السلام في هذا العصر: فجوات الالتزام بتوفير قوات في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وحالات الفشل والنواقص في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والمشاكل المتعلقة بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة؟

ولضمان معالجة شواغل البلدان المساهمة بقوات في هذا النقاش، اتفق المجلس على أننا سنبدأ مداولات هذا الصباح بالاستماع أولا إلى البلدان المساهمة بقوات، بعد أن تتكلم نائبة الأمين العام، لويز فريشيت. ولقد تم تخصيص الجلسة الصباحية برمتها للبلدان المساهمة بقوات لكي تعرض آراءها. وبعد ذلك، في تمام الساعة الثالثة بعد الظهر، عندما نعود للاجتماع، سوف يشارك أعضاء مجلس الأمن بآرائهم. ونأمل أن يردوا أيضا على بعض الشواغل والاقتراحات التي صرحت بها البلدان المساهمة بقوات. وبعد كلمات الأعضاء، سوف نستمع إلى تعليقات البلدان المساهمة بقوات التي لم تتمكن من التكلم في الجلسة الصباحية.

أخيرا، ليست لدينا في هذه المرحلة أية أفكار عن نتيجة هذا النقاش المفتوح. إننا ندعو الوفود إلى تقديم وجهات نظرهم وأفكارهم وأن يطلعونا على تجاربهم. ونأمل أن تنتج عن هذه الممارسة بعض التوصيات الملموسة والتي يمكن متابعتها. يتعين أن يكون الهدف هو تعزيز العلاقة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة، وإيجاد

روح تعاون جديدة بين الشركاء الثلاثة. وإذا تم قبول هذه التوصيات، يمكننا عندئذ النظر فيما إذا كان ينبغي على المجلس أن يصيغ قرارا أو بيانا رئاسيا لاعتماده.

والآن أدعو نائبة الأمين العام للإدلاء ببيانها.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أبدأ بياني أود إبلاغ كل الحاضرين أننا نحاول خفض درجة الحرارة في هذه القاعة. وأعتقد أن جلساتنا ستكون أقل متعة إذا لم ننجح في حل هذه المشكلة. ولذلك نحن نعمل على حلها.

إننا نجتمع اليوم لمعالجة قضية ذات أهمية أساسية بالنسبة لجهودنا من أجل إصلاح وإعادة تنشيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عصر جديد. وتعكس هذه الجلسة اعترافا بأنه بدون تعاون قوي ووثيق وبناء بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان التي توفر القوات لبعثاتنا فإننا لا نستطيع أن نأمل في تحقيق النجاح في هذا المسعى الحيوي.

ولقد أظهر المجتمع الدولي في العام الماضي إرادة سياسية متجددة للعمل على منع الصراع عبر وسيلة حفظ السلام. وفي الوقت ذاته، يطلب من عملياتنا القيام بعمليات تزداد تعقيدا، وغالبا في بيئات معادية. وفي هذا السياق، توجد أهمية أكثر من أي وقت مضى في وجود أوطد تعاون ممكن بين العناصر الرئيسية في آلية حفظ السلام.

وفي الجمعية العامة، في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفي مجلس الأمن، اعترف المجتمع الدولي مرارا بأهمية الشراكة النشطة والقوية التي ترتكز على الحوار المتواصل. ولقد تأكدت مؤخرا الحاجة إلى الشراكة والاتصال الوثيق في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وآمل أن تساعدنا مناقشة اليوم في تحديد الطرق نحو تحقيق هذا الهدف.

وأغلب التركيز في مناقشة اليوم يتعلق بإطار التشاور بين مجلس الأمن والمساهمين بقوات. وكلنا سوف نستفيد من وجود تفاهم واضح بين من يعدون الولايات ومن ينفذونها. والمساهمون بقوات في حاجة إلى أن يعرفوا بوضوح ما الذي يتصوره أعضاء مجلس الأمن، كما أن أعضاء مجلس الأمن في حاجة إلى أن يفهموا ما الذي يستعد المساهمون بقوات لفعله. وبينما قد تكون عملية التشاور مستهلكة للوقت ومعقدة، إلا أنها تقدم فوائد لا تقدر بثمن – ليس للبلدان المساهمة بقوات وللمجلس فحسب، بل أيضا للشعوب الضعيفة التي نسعى لمساعدتها.

والجانب الرئيسي في هذا الجهد هو تحسين التعاون بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة. وسوف يساعدنا هذا في معالجة مشاكل مثل فجوات الالتزام بتوفير قوات وحالات الفشل والنواقص في العمليات، والمشاكل المتعلقة بالأمن والسلامة، كما ذكرتم سيدي الرئيس. ونحن في الأمانة العامة ملتزمون بتوفير معلومات دقيقة وفي حينها لصانعي القرارات السياسية في مجلس الأمن، واقتراح بدائل للعمل، وتقييم مخاطر وتكاليف كل من هذه البدائل بدقة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نزود البلدان المساهمة بقوات بما تحتاجه من معلومات حتى نقرر ما إذا كانت ترغب في المشاركة في عملية بعينها، بما في ذلك المتطلبات والمخاطر التي تقترن بتلك العملية. ومن خلال التحاور بين المجموعتين ستسمح لنا اتصالاتنا بالاستماع إلى شواغلهما وتوقعاتهما وبصائرهما.

وفي هذا السياق، تعلق الأمانة العامة أهمية قصوى على توفير إحاطات إعلامية على نحو متكرر وشامل للدول الأعضاء. ونحن نجري مشاورات مع الدول الأعضاء أثناء صياغة ومراجعة مفاهيم العمليات وفي أوقات الأزمة. ومع الزيادة الأخيرة في الموارد، ستتمكن إدارة عمليات حفظ السلام من إتاحة كبار موظفيها – بمن فيهم خبراؤها

العسكريون وخبراء الشرطة العسكرية – لتقديم مزيد من هذه الإحاطات الإعلامية. ونتطلع إلى أن نستكشف مع الدول الأعضاء كيف يمكن تحسين هذه الجلسات حتى تستجيب لمتطلباهم على أكمل وجه ممكن.

والأمانة العامة، بالإضافة إلى الاجتماعات المنتظمة التي تعقدها مع مجموعات البلدان المساهمة بقوات، تقف على أهبة الاستعداد للالتقاء بممثلي فرادي الدول الأعضاء في أي وقت بناء على طلبها، لمناقشة أية شواغل تتعلق بالميدان. وفضلا عن ذلك، لم تتردد الأمانة في إدخال تجديدات حيثما كان ذلك مفيدا؛ وكان الاجتماع الذي عقدته الأمانة، في آب/أغسطس ٢٠٠٠، مع رؤساء أركان الدفاع في البلدان المساهمة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، مثالا على ذلك.

وإضافة إلى حتمية تحسين المشاورات، يتضمن تقرير الفريق المعني بعمليات السلام عددا من التوصيات العملية التي يمكن أن تساعد في تحسين تعاوننا مع البلدان المساهمة بقوات. وعلى سبيل المثال، فإن إنشاء قائمة احتياطية بمتخصصين عسكريين ومتخصصين في الشرطة المدنية سيعجل بتعيين أعضاء البعثة، وهذا سيساعد في الاستفادة في وقت مبكر من خبرات البلدان المساهمة بقوات في مرحلة التخطيط.

والترتيبات الاحتياطية المعززة يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص التدريب لجميع حفظة السلام المحتملين، وهذا بدوره سيؤدي إلى نهج أكثر تماسكا واتساقا. ويمكن أيضا أن يسمح بحل العديد من المسائل الإدارية سلفا، مثل عقد مفاوضات تتعلق بالمعدات المملوكة للوحدة. وهذا من شأنه التقليل من مخاطر سوء الفهم والتأخيرات والاحتكاكات.

إن قوة عملية حفظ السلام والنجاح المتوقع منها يكمنان في طبيعتها التعاونية. وبالتشاور عن كثب وبتنسيق استجاباتنا وإجراءاتنا وإقامة علاقة من الثقة، يمكننا أن نستغل إمكانات حفظ السلام بالكامل.

ونحن نرحب بمناقشة اليوم التي نأمل أن ترسي الأساس لروابط أكثر وثاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على بيانها.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل باكستان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): سأتكلم نيابة عن السفير شامشاد أحمد الذي اضطر إلى المغادرة إلى باكستان في مهمة رسمية. وكان بوده أ، يدلي بهذه الملاحظات شخصيا، نظرا لانخراطه العميق في المسائل المتعلقة بحفظ السلام، وبخاصة الموضوع المطروح اليوم على المجلس.

ونود أن نبدأ بتهنئة وفود سنغافورة وأيرلندا وكولومبيا وموريشيوس والنرويج على توليها العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وكلنا ثقة في المساهمة الهامة التي ستقدمها تلك الدول في أعمال المجلس بصفتها أعضاء منتخبين. وأود أيضا أن أعرب عن عميق امتناننا للأعضاء غير الدائمين في المجلس الذين انتهت مدة عضويتهم – الأرجنتين وكندا وماليزيا وناميبيا وهولندا – على الطريقة المثالية التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم.

السيد الرئيس، إن مناقشة اليوم، كما ذكرتم في بيانكم الاستهلالي، جاءت في أوانها تماما. ولا يسعنا إلا أن نتفق معكم في قولكم إن نجاح عمليات حفظ السلام يعتمد على علاقة ثلاثية صحية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات.

وتعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات موضوع جوهري بالنسبة لهدف جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كفؤة وفعالة. والتعاون المنتظم الهادف والفعال بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة في جميع المسائل التنفيذية عنصر أساس في هذه العمليات. ونعتقد أن هذه القضية لو كانت قد عولجت في مطلع التسعينات لأمكن تفادي العديد من النكسات التي منيت بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولو كانت هناك آلية مناسبة للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، لكان من السهل تحاشي بعض المشاكل في الصومال. ولو كانت المشاورات في الماضي أكثر جدية وفعالية، لما كانت مأساة سريبرينتسا قد حدثت على الإطلاق.

لقد كان مجلس الأمن على وعي بهذه المشكلة منذ بعض الوقت، وبذل عدة محاولات لمعالجتها. كما أرسى المجلس عملية اجتماعات البلدان المساهمة بقوات، التي وضع لها مبادئ توجيهية في بيانيه الرئاسيين – PRST/1994/62 وPRST/1996/13 – وأشرتم إليها أيضا، سيدي الرئيس، في بيانكم الاستهلالي. وهذه المبادئ التوجيهية تضمنت عناصر كان من الممكن أن تساعد في جعل الحوار الثلاثي أكثر جدية وفعالية. ومع ذلك، ظلت هذه المبادئ التوجيهية في معظم الأحيان متجاهلة إلى حد بعيد. ونتيجة لذلك، أصبحت اجتماعات البلدان المساهمة بقوات أقرب ما تكون إلى إحاطات شعائرية تقدمها الأمانة العامة. فهذه الاجتماعات تعقد من باب الشكليات أكثر مما تعقد لتحقيق غرض ما.

وقد أبرز تقرير فريق الإبراهيمي، وعن صواب، الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وصبغهما بالطابع المؤسسي. واستجابة للتوصيات الواردة في تقرير هذا الفريق، اتخذ مجلس الأمن خطوة في الاتجاه الصحيح عندما وافق في قراره ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، على تعزيز نظام المشاورات القائم، عن طريق عقد جلسات سرية مع البلدان المساهمة بقوات في حضور ممثلي الأمانة العامة. ومع أن هذا القرار يبشر بعملية مشاورات أكثر اتساما بالطابع الرسمي، فلا يزال هناك عدد من الجوانب التي تحتاج إلى مناقشة لجعل آلية التشاور أكثر فعالية وفائدة.

ونعتقد أن أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو إنشاء أجهزة فرعية مخصصة، كما تنص المادة ٢٩ من الميثاق – وستكون هذه الأجهزة الفرعية مختصة بكل بعثة ومرتكزة حول ”فريق أساسي“ من البلدان المساهمة بقوات يختص بعملية بعينها من عمليات حفظ السلام. وللأمين العام أن يعين لكل عملية لحفظ السلام ذلك الفريق الأساسي الذي يبدأ عمله في مرحلة التصور لكل عملية.

وينبغي أن تبدأ المشاورات مع الفريق الأساسي قبل إنشاء أية عملية بوقت كاف، وأن تؤخذ في الحسبان عند وضع ولايات جديدة. وينبغي أن تستمر هذه الممارسة على أساس منتظم طوال مرحلة التنفيذ. وبصفة خاصة، ينبغي أن تعقد تلك المشاورات عندما يفكر مجلس الأمن في إجراء تغيير في ولاية عملية ما، بما في ذلك استخدام القوة، أو عند تجديد أو إكمال الولاية، أو عندما يحدث تدهور سريع في الحالة على أرض الواقع يشكل تهديدا لسلامة وأمن أفراد عمليات حفظ السلام.

وبطرح هذه الفكرة، يود وفد بلادي أن يؤكد أننا لا نقصد باقتراحنا أن يكون بديلا لدور مجلس الأمن الذي حدده الميثاق. فالهدف من الاقتراح هو مجرد تيسير وحدة القصد بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة بشأن أية عملية بعينها. والهدف من هذه الممارسة هو المساعدة في كفالة أن تكون الولايات التي يتفق عليها في نهاية المطاف دقيقة وموثوقا بها وممكنة التحقيق ولها أهداف

سياسية محددة بوضوح. وظاهرة إعادة تفسير الولايات بشكل تدريجي، والتغيير الخفي في ولاية البعثة يجب تجنبها بأي ثمن.

ويتعين على الأمانة العامة أيضا أن تعمل عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات. وتدل تجربتنا على أن الأمانة العامة في كثير من الأحيان لا تتحدث بصوت واحد. وغالبا ما تنتهي البلدان المساهمة بقوات بتلقي إشارات وتوجيهات مختلطة من الأمانة العامة بسبب مشاكل الاتصالات والتنسيق في مكوناتها المختلفة. ونأمل من القيادة الجديدة لإدارة عمليات حفظ السلام أن تنظر في المسألة بجدية وأن تعطيها أولوية عالية في الاستعراض الشامل المقبل للإدارة.

ويجب أن تقدم الأمانة العامة للبلدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن معلومات عن خلفية الموضوع ومواد للإحاطة الإعلامية، بالإضافة إلى جدول الأعمال، قبل الجلسات بوقت مناسب، خلافا للممارسة المتبعة حاليا. وبالمثل، ينبغي الإعلان عن موعد ومكان الجلسات، حسبما تسمح به الظروف، في يومية الأمم المتحدة قبل عدة أيام من الحدث المرتقب.

ويعتمد مستوى جودة المشاورات على مستوى جودة ودقة المعلومات والتقييمات التي تقدمها الأمانة العامة. وكما أظهرت التجربة في الماضي، لا يمكن أن يكون هناك تخطيط فعال ولا ولايات واضحة وذات مصداقية إن كانت عمليات التقييم غير فعالة أو جزئية. وسيراليون مثال على ذلك. وتقع على عاتق إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام مسؤوليات هامة للغاية في هذا الصدد.

ويقال إن النظر إلى الحدث بعد وقوعه يكون سليما ٢٠/٢٠. وإن كان هناك درس واحد تعلمناه من مآسي عمليات حفظ السلام الأخيرة المشؤومة، فهو أنه يجب أن يكون هناك مزيد من التنسيق في داخل منظومة الأمم المتحدة في القيام بهذه العمليات. وبالتالي فإن تعزيز التعاون والتنسيق بين دعامات الأمم المتحدة الثلاث لحفظ السلام – أي مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة للأمم المتحدة – أمر لا يمكن التأكيد عليه بما يكفي.

وختاما، أود أن أؤكد أننا سعداء بوجه خاص لملاحظة أن مداولات المجلس اليوم، برئاسة سنغافورة، تتيح للدول غير الأعضاء في المجلس الإعراب عن آرائها قبل أعضاء المجلس، خلافا للعادة المتبعة في الماضي. ونتيجة لذلك نأمل ألا تلقى الآراء المقدمة من الدول غير الأعضاء آذانا صاغية فحسب، بل أن يراعيها المجلس أيضا خلال مداولاته المقبلة بشأن مسألة لها هذه الأهمية الكبيرة بالنسبة للعضوية برمتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحسين (الأردن) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وكل أعضاء المجلس الجدد على توليكم لمهامكم. وإننا بالطبع ممتنون لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس على هذه اللفتة الكريمة بالسماح للدول غير الأعضاء بأن تأخذ الكلمة أولا بشأن هذا الموضوع، ووفدي يشكركم شكرا حارا على ذلك. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسفير لافروف على الطريقة المتفانية التي أدار بها شؤون المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

إنني أتوقع ، خلال مناقشة اليوم، أن يجعلنا عدد من الوفود نعتقد أن المناقشة الموضوعية مكررة إلى حد كبير، بالنظر إلى المناقشات الوافية التي تلت بلورة ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وصدور تقرير

فريق الإبراهيمي. وربما يقال إننا قد تكلمنا بما فيه الكفاية؛ وما يبقى الآن هو تنفيذ قرار المجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) وقرار الجمعية العامة ١٣٥/٥٥.

وبالطبع يوافق وفدي تماما على ضرورة الإسراع بتنفيذ القرارين. ولكننا نوافقكم أيضا، سيدي الرئيس، على ضرورة استعراض الموضوع مرة أخرى، ونعتزم، بعد التلطف بمنحنا إذنكم، أن نقدم ملاحظة واحدة وأن نتبعها باقتراح.

ولضيق الوقت، سنقتصر في ملاحظاتنا على العلاقة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، ليس لأننا نعتبر أن دور الأمانة العامة غير مهم – وهو بعيد عن ذلك – ولكن لأننا نرى أنه ينبغي قبل أن نتمكن من تشكيل الآليات الإجرائية، يجب أولا أن نبني قدرا من الثقة والتفاهم بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

وعندما نتكلم عن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، فإننا نفترض وجود جماعتين منفصلتين: المجلس والبلدان المساهمة بقوات؛ أو، بعبارة أخرى، نفترض أن أعضاء المجلس أنفسهم لا يساهمون بقوات. وهذا بالطبع ليس صحيحا إطلاقا عندما ينظر إلى حفظ السلام، سواء كانت تقوم به الأمم المتحدة أو أي منظمة أخرى، من منظور عام أو عندما تدرس المشاركة فيه من خلال منظور تاريخي طويل الأمد. ومما يقدر حق التقدير أن كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن تقريبا، قد ساهمت، في مرحلة أو في أخرى، بشكل كبير في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذلك في عمليات أخرى لحفظ السلام في الميدان.

والحالات التي يكون فيها لهذا الافتراض القائل بوجود جماعتين، صدى فعلا، وصدى قوى، هي عندما يُعّرف أن عملية محددة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المضطلع بها اليوم خطيرة بصورة غير عادية؛ أي عندما يكون خطر الموت أو الإصابة بالنسبة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أعلى مما هو عليه في الحالة العادية. وفي كل هذه الحالات تقريبا أصبح الآن من المقبول على نطاق واسع أنه ينبغي لكتائب الأمم المتحدة، وليس للمراقبين والمتخصصين وحدهم، أن تكون جزءا من نسيج البعثة التنفيذي إذا كان للأمم المتحدة أن تعطي شيئا من الشعور بالأمن والاستقرار للبلد أو المنطقة قيد النظر.

وإذا ما دُرِست عمليات حفظ السلام اليوم من وجهة النظر الإحصائية العامة، فسنرى ما يلي. بنهاية عام ٢٠٠٠، وبالتحديد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، كان هناك ٨٨ بلدا بالضبط، من بين البلدان الـ ١٨٩ الأعضاء في الأمم المتحدة، أي أقل من النصف – قد ساهمت بقوات، بما في ذلك الأعضاء الـ ١٤ في مجلس الأمن. وكان هناك ٢٧ بلدا قد أسهمت بوحدات مشكَّلة، بما في ذلك تسعة من أعضاء مجلس الأمن، وأعني بالوحدات المشكَّلة الكتيبة فما فوق؛ ومن بين الدول الـ ١٨٩ الأعضاء في الأمم المتحدة، قدمت ٢٢ دولة كتائب إلى الأمم المتحدة، ولكن مجرد اثنتين منها كانتا عضوين في مجلس الأمن.

وعليه فإن مناقشتنا اليوم، إذ تركز على العلاقة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، لا يكون لها معنى إلا في سياق العمليات الخطيرة، التي تتطلب في معظم الحالات الدفع بكتائب تابعة للأمم المتحدة لتهيئة مناخ أكثر أمنا. ونحن الآن، بالطبع، ندرك أن بعض الدول الأعضاء في المجلس لم تتنصل مطلقا من مسؤولية إرسال كتائبها إلى مواقع الخطر في خدمة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن توزيع عبء تحمل الخطر لا يزال غير متكافئ. وبوجود عدد قليل من الدول خارج مجلس الأمن يتحمل نصيب الأسد في التعرض للخطر، لا يسع المرء إلا أن يشعر بأن هناك خطأ فادحا وغير أخلاقي في هذه المسألة كلها.

وخلال العقد الماضي، ظل الأردن واحدا من أكبر المساهمين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ بعث كتائب كاملة التجهيز معتمدة على ذاهما إلى بعض أخطر مناطق الصراع وأقساها، وعانينا من نيل نصيبنا من الإصابات؛ وبالرغم من أننا من أصغر البلدان وأفقرها في العالم، لا تزال الأمم المتحدة مدينة لنا بملايين الدولارات نظير إسهامنا في العلميات الجارية وفي عمليات انتهت منذ أمد بعيد.

ولا يقصد وفدي استدرار أي عطف أو الفخر بذلك. ولا يليق بي أن أفعل ذلك بالنظر إلى التضحيات الهائلة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء الأخرى التي تتكلم هنا اليوم. ولكن في حين أننا مستعدون للخدمة مع الآخرين، أينما كان وفي كل مكان، فإننا غير مستعدين لأن نكون خدما للآخرين، نطيعهم طاعة عمياء، بدون تساؤل.

إن الحل الأفضل للمشكلة المعروضة علينا لا يتعلق بتعزيز التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات بطريقة لا تسفر إلا عن تعزيز الأمر الواقع - أي وجود جماعتين - ولكنه، مثلما قالت بنغلاديش مؤخرا، أمر يتعلق بأن نؤكد لأنفسنا أن عددا محترما من الدول التي تخدم في المجلس ينبغي أن تصبح هي نفسها مساهمة بقوات عندما يصدر المجلس ولايات لأخطر عمليات حفظ السلام التي تديرها الأمم المتحدة. ويكاد يكون غنيا عن البيان أن حق الامتياز - امتياز الخدمة في المجلس، وامتياز العمل بالنيابة عن بقيتنا نحن الدول غير الأعضاء بشأن الأمور المتصلة بالأمن والسلم الدوليين - ينبغي أن يشمل المشاركة في مواجهة الخطر في الميدان.

ولذا فإننا نناشد، بكل احترام، أعضاء مجلس الأمن بأن يقودونا، عندما ينظرون في ولاية صعبة لبعثة محتملة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن يكونوا القدوة الحسنة، وفي طليعة المساهمين بقوات. وبذلك، يمكنكم، سيدي الرئيس، أن تطمئنوا إلى أن عددا كبيرا منا سيتبعهم بالتأكيد.

وفي هذه الحالة فإن أميننا العام لن يكون قد تغلب على مشكلته الراهنة التي تتمثل في إيجاد العدد المطلوب من حفظة السلام للمهام الأكثر خطورة ولكن التميز المحدد والواضح بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات سيتلاشى ويصبح غير ذي أهمية.

وحتى نصل إلى هذا الوضع المفضل، فإن وفد بلادي سيواصل التحلي بالواقعية بالرغم من ذلك. وسنواصل الدفاع عن الموقف الذي تتبناه بلدان حركة عدم الانحياز منذ وقت طويل والذي يدعو إلى إجراء مشاورات ذات طابع فعال ومؤسسي أكثر بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ونرى في هذا الصدد أن المسؤولية عن إيجاد شراكة أكثر جدية تكمن أساسا لدى من يتولى رئاسة المجلس وتستند إلى ممارسة حسن الإدراك.

وفي نهاية المطاف، نرى أن تشكيل هذه العلاقة لن تكون له أهمية إلا إذا بقي مجرد تدبير مؤقت حتى نصل إلى النقطة التي يصبح عندها الكثيرون منا على استعداد في يوم ما للمشاركة في مخاطر نشر قوات للأمم المتحدة في بيئة غير مستقرة.

ونقترح أن يقوم من سيتولى رئاسة المجلس بعد عام من الآن بالنظر في إمكانية عقد جلسة مفتوحة ثانية بشأن هذا الموضوع لتقييم مدى نجاحنا في تحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الهند. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أراكم تترأسون مجلس الأمن في الشهر الأول من

فترة ولاية سنغافورة. وهذا يشكل حقا بداية رائعة لخدمة سنغافورة في المجلس. إن حكمتكم في تحديد موضوع تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات قد جاءت أيضا في أوانها تماما في الوقت الذي تقوم فيه البلدان المساهمة بقوات بمساعدة المجلس في هذا النشاط الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة لفترة تزيد على نصف قرن. ونأمل في أن تكون هذه المبادرة الممتازة التي اتخذتها سنغافورة بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشيرا ببزوغ ثقافة جديد تدعو إلى المشاركة والتفاعل البناءين بشكل متبادل بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس، التي كانت بارزة بغيابها ونحن نشيد بكم على قيامكم بتحديد هذا الموضوع المحوري الذي يتصل اتصالا أساسيا بعمل المجلس، الذي كان من الممكن إجراء مناقشة بشأنه في وقت أسبق، تفضيلا على بعض المناقشات الأخرى التي شهدناها هنا.

وقد وافق المجلس في بيانه الرئاسي الأخير بشأن تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات الذي صدر في شهر آذار/مارس ١٩٩٦ على إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض مع وقوفه على أهبة الاستعداد للنظر في اتخاذ المزيد من التدابير وإنشاء آليات جديدة لزيادة تعزيز الترتيبات في ضوء الخبرة المكتسبة. وكان لا بد من حدوث أزمة كبرى أخرى وتشكيل فريق من الخبراء الخارجيين لتذكير المجلس بأن الأمر لم يكن كله طيبا بالنسبة للترتيبات القائمة، حتى وإن كان هذا موضوعا تكلمنا عنه مرارا وتكرارا طوال السنوات القليلة الماضية في الهيئات ذات الصلة، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الرابعة، والفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

إن مسألة إجراء مشاورات مجدية بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس ليست من المسائل التي تحدد من خلال الحفاظ على المركز أو الامتياز وإنما بحكم الضرورة. وتعرض البلدان المساهمة بقوات للخطر أرواح جنودها العاملين في خدمة الأمم المتحدة وهم يدافعون عن المثل العليا العزيزة علينا الواردة في الميثاق ويحافظون عليها بشكل لافت للنظر أكثر مما يفعل الكثيرون من أعضاء المجلس الذين يتحملون المسؤولية الأساسية في هذا الصدد. وكان يتعين على هؤلاء الأعضاء أن يتخذوا زمام المبادرة في ضمان تمكين البلدان المساهمة بقوات من أن يكون لها قول فعال في إدارة عمليات حفظ السلام.

وقد قدم فريق الإبراهيمي مقترحا محددا بشأن تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات في الفقرة ٦١ من تقريره. إلا أنه مما يؤسف له أن تلك التوصية المقترحة لم تجد طريقها في ملخص توصيات ذلك الفريق وربما يكون ذلك نتيجة عن سهو. إن المجلس الذي سارع فيما عدا ذلك إلى تقبل توصيات ذلك الفريق وجد أنه من الملائم أن يتجاهل هذه التوصية في قراره ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وبدلا من ذلك، خرج المجلس بصيغة بسيطة لنظام مشاورات محسن مع البلدان المساهمة بقوات من خلال إجراء تعزيز ''كبير'' لنظام المشاورات الحالي وذلك بالموافقة على عقد جلسات سرية.

لماذا ينظر فيما يبدو إلى المحاولة الجديدة بالثناء للتوصل إلى آلية ملائمة للاتصال المفيد بشكل متبادل بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس وهي المحاولة التي تحظى بدعم كامل من العضوية الأوسع للأمم المتحدة كعمل مُسَكِن يقوم به المجلس، خصوصا عندما يكون ذلك التزاما على المجلس وليس تفضلا منه؟

لقد عقد المجلس أولى هذه الجلسات السرية مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في أوائل تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي عندما واجه أزمة تتعلق بانسحاب الهند والأردن، البلدين الرئيسيين المساهمين بقوات في تلك البعثة. وكانت هذه حالة من

الحالات البسيطة جدا والمتأخرة جدا. ولو كان للتجربة أي دور إرشادي، فإن النتائج لن تكون أفضل في المستقبل باتباع نفس النهج. إننا بحاجة إلى أن نتعلم من تجاربنا الماضية، حتى لا تتكرر أخطاء الماضي وحتى تلقى الدروس المستفادة منها تعبيرا عمليا لها.

ولتوضيح الفجوة القائمة بين المبدأ الأخلاقي والممارسة العملية، لنتذكر أن المجلس لدى اجتماعه على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أعلن رسميا في قراره ١٣١٨ (٢٠٠٠) عن تصميمه على تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، ومع ذلك فإنه وضع مشروع قرار نادرا بعد ذلك بأربعة أيام حول بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، يوسع مهامها بشكل طموح ويغفل التحفظات الهامة التي أعرب عنها بلدان من أكبر البلدان المساهمة بقوات في تلك البعثة، مما أدى إلى انسحابهما من تلك البعثة.

والواقع أنه حتى عندما سعى رسميا هذان البلدان المشاركان بقوات إلى الاشتراك في جلسة عقدها المجلس بشأن تلك البعثة في وقت مبكر من الربيع الماضي، فإنهما حرما من فرصة المشاركة في تلك الجلسة، بل إنهما لم يتلقيا أي رد مكتوب من باب المجاملة. إن الذين يساهمون بالفعل في صون السلم والأمن الدوليين من خلال مشاركتهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مقابل الذين يتحملون أساسا المسؤولية عن هذه المهمة بموجب الميثاق، ينبغي ألا ينحى بهم بعيدا عن المجلس عندما يكونون هم الذراع التي يعتمد عليها المجلس.

دعونا نفكر لحظة فيما حدث منذ اتخاذ القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. في الشهر الماضي، عقد المجلس جلسة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بعد يوم واحد من صدور تقرير الأمين العام الثامن حول هذه البعثة. ومما لا يبعث على الدهشة أنه على الرغم من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الأمانة العامة، فإن البلدان المساهمة بقوات لم يكن بوسعها المساهمة بشكل مفيد في المناقشات. وعلى الرغم من البيانات الرئاسية التي صدرت في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦، فإن تلك الجلسات أصبحت بالفعل مجرد مسألة شكلية وطقوسية وليست مناسبة لإجراء مداولات مثمرة تمكن من تشكيل وجهات نظر مشتركة كما ينبغي أن تكون.

ومن المفيد أن نقرأ محاضر جلسات المجلس التي عقدت في أوائل الستينات عندما أنشئت أول عملية للأمم المتحدة في الكونغو. لقد كان هناك صراع داخل الدولة، تورطت فيه قوى إقليمية، ونشرت فيه قوات مرتزقة. وقد دعيت الأمم المتحدة عندئذ للتدخل ولقيت الازدراء من بعض أطراف الصراع، ونشأت أزمة ضخمة تتعلق بالأحوال الإنسانية واللاجئين، وانهارت الإدارة التي كان يتعين على الأمم المتحدة أن تحل محلها، وعانى مجلس الأمن من مشكلة ما إذا كان عليه أن يأذن بعملية بموجب الفصل السابع من الميثاق، ووجه اللوم إلى الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لعدم كفاية العمل الذي قاما به، ورد الأمين العام على ذلك بأن المجلس لم يعطه الولاية ولا الموارد اللازمة للقيام بأكثر مما قام به، وبعبارة أخرى أنه لم يحصل على كل العناصر اللازمة لتشكيل ما يعتقد بأنه عملية جديدة لحفظ السلام.

ويتمثل الفرق الواضح هنا في أن كل ما سلف ذكره حدث في جلسات مفتوحة للمجلس شارك فيها كل البلدان التي لها مصلحة بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات كلما رأت أن مشاركتها كانت ضرورية.

وكان للهند في إحدى المراحل ٦ ٠٠٠ جندي من بين ١٦ ٠٠٠ جندي عاملين في القوات المنتشرة، وقد تكلم وزير الدفاع الهندي أكثر من مرة أمام المجلس. والممثل الدائم

سي. إس. جها شرح بكلمات لها اليوم نفس الأهمية التي كانت لها في ذلك الوقت لماذا أرادت الهند، ليس فقط أن يستمع إليها المجلس، وإنما أن يكون لها نفوذ على قراراته أيضا:

''إننا لا يمكننا أن ننسى، كما ينبغي للمجلس ألا ينسى، أننا شاركنا في عملية الكونغو، بما انطوى عليه هذا من تضحية كبيرة. وأن تلك المشاركة لا تعني فقط الانزعاج والعناء وأحيانا فقد أرواح شبابنا الذين خدموا في الكونغو. إنها تتصل اتصالا عميقا بحالة الرأي العام كلها في بلدنا. ولأننا بلد ديمقراطي، فإن المشاركة لها، بطبيعة الحال، أثر عظيم على برلماننا وعلى حكومتنا''. (S/PV.982)

لسوء الحظ، أنه مع أن البلدان المساهمة بقوات يمكنها أن تتكلم بشكل أكثر مما هو عليه الحال الآن، فإن آراءها بشأن ما كان ضروريا القيام به كانت تُتجاهل، مع نفس النتائج المترتبة الآن. ولما بدأت الأمور تتأزم، انسحب أكثر من ستة بلدان مساهمة بقوات من عملية الكونغو لأنها لم توافق على الطريقة التي كان يديرها بها المجلس والأمانة العامة. والواقع أن شيئا ما لم يتغير. والمجلس عليه أن يدرك دائما أنه يتصرف باسم جميع الأعضاء وألا يكتفي بحماية أفضلياته.

لقد استخدمت الجمعية العامة والأمين العام أشكالا في الكونغو قد يكون من المفيد إحياؤها عند الحاجة. أنشأت الجمعية لجنة للمصالحة، عينت فيها في الغالب ممثلين عن الدول المساهمة بقوات، كانوا الوحيدين ذوي الصلة الوثيقة بالحقائق على الطبيعة وبجميع أطراف الصراع. وأنشأ الأمين العام لجنة استشارية من البلدان المساهمة بقوات لمساعدته على معالجة الأزمات. وأنشئت أحيانا أفرقة أصدقاء الأمين العام لأزمات أخرى لاحقة قامت بدور مفيد. وهذه أشكال يجدر بالجمعية العامة أن تدرسها، ولها المسؤولية، بموجب المادة الحادية عشرة من الميثاق، بشأن هذه المسائل إذا لم يتناولها المجلس والأمانة العامة.

واستفادة من خبرتنا في حفظ السلام من الكونغو إلى سيراليون، سأدلي ببعض التوصيات بشأن متى وأين ينبغي اجراء مشاورات أوثق بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

هذه المشاورات ينبغي أن تبدأ عندما يأذن المجلس بعملية ما. وعندئذ، تكون الأمانة العامة قد قررت أية بلدان ينبغي أن تكون مساهمة بقوات ويكون لديها مفهوم للعمليات. وفي تلك المرحلة، ينبغي أن يعقد اجتماع أو اجتماعات للمجلس والأمانة العامة والبلدان التي يحتمل أن تكون مساهمة بقوات لكي يشرح ببعض التفصيل نطاق المهام والمشكلات المحتملة، وما يتوقع من البلدان المساهمة بقوات أن توفره وتقوم به. ويجب أن تلتزم البلدان المساهمة بقوات بمجموعة متفق عليها من المهام مع تحديد الموارد والمشاكل، مع الإقرار بأن لديها الوسائل للوفاء بالتزاماتها. وهذه هي المرحلة التي يمكن فيها للبلدان التي تدرس إمكانية المساهمة بقوات تقييم استعدادها فيما يتعلق بتحدي المهمة.

والمشاركون في هذه الاجتماعات ينبغي أن يتشاطروا المعلومات التشغيلية التي لدى بعض الأعضاء الدائمين ويوفروها على أساس متخصص لبعض البلدان المساهمة بقوات. وهذه المعلومات تكون في كثير من الأحيان قيّمة في المساعدة على الإعداد لأية بعثة صعبة في مجال غير مألوف.

وينبغي للاجتماعات أن تكوّن صلة بين البلدان المساهمة بقوات وهيئات الأمانة العامة التي لا تتفاعل معها، ولكنها تؤدي غالبا دور المحرك الرئيسي في بعض العمليات. ويحضرني هنا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لكن هناك هيئات أخرى. ومن الضروري أن تعرف البلدان المساهمة

بقوات ما الذي تفعله هذه الهيئات والوكالات في مجال البعثة وأي نوع من الدعم تتوقعه من القطاع العسكري، وتقوم بعملية التقييم الخاصة بها لما إذا كان ذلك يمكن تقديمه وبأية تكلفة، لأنه كثيرا ما يكون هناك توتر قائم بين مختلف مجالات عمل عمليات حفظ السلام.

وهذه الاجتماعات يجب أن تدرس بشكل خاص مفاهيم العملية، التي قد تحمل طبيعة مفاهيم وضعتها أحلاف عسكرية تقترح عمليات نشر قوات ومهام يمكن أن تقوم بها أعداد صغيرة نسبيا من القوات وذلك، كما تتطلب نظرياتها الاستراتيجية الوطنية أو استراتيجيات الأحلاف التي تنضم إليها أيضا، إذا كانت لها قدرة غير محدودة على الحركة، وإذا توفر تعاون وثيق بين الوحدات، وإذا كانت مزودة بأحدث المعدات التي يمكن استخدامها في كل الحالات، وإذا كانت قوات دعم مرابطة عن كثب لمضاعفة حجم القوة. إن ما تحصل عليه الأمم المتحدة هو نفس الخطة ولكن بأعداد صغيرة. ويمكن للضباط من البلدان النامية التي عليها أن تنفذ هذه الخطط في عملية لحفظ السلام أن يشرحوا لماذا لن تنجح هذه الخطط مثلما لا تنجح غالبا على الصعيد العملي.

يجب أن تكون هناك مشاورات وثيقة في الاستعدادات للانتشار. وتقوم كل البلدان المساهمة بقوات بإرسال بعثات استطلاع إلى منطقة العمليات قبل نشر قواتها. وهذا متطلب مهني أساسي، يقوم به أي جيش ولو تعرض لخطر عظيم. ومما يثير الدهشة، أن الأمم المتحدة ترفض تمويل هذه الزيارات، مع أن الفائدة تعود على العملية. ونحن نوصي بأن تطلب الأمم المتحدة من كل البلدان المساهمة بقوات، كسياسة معيارية، أن تقوم بهذه البعثات، التي ينبغي أن تدفع المنظمة نفقاتها. وفريق البلدان المساهمة بقوات ينبغي أن يحضر إلى نيويورك، بمجرد عودته من عمليات الاستطلاع هذه ليشاطر إدارة عمليات حفظ السلام ومجلس الأمن ، إذا لزم الأمر، ما توصل إليه من نتائج. وفي كثير من الأحيان، وقبل أن يبعث بلد مساهم بقوات له جيش مهني بفريقه، لا يذهب أي فريق عسكري متعدد التخصصات إلى الميدان لمحاولة مواءمة ولاية المجلس مع الحقائق المحلية. وأي فريق استطلاع مهني يمكن أن يعطي إنذارا مبكرا بالمخاطر والمشاكل التي قد تنشأ.

وإذا كان من غير الممكن ترتيب اجتماع ثلاثي بين المجلس والأمانة العامة والبلدان الأخرى المساهمة بقوات، فينبغي للأمانة العامة أن تسجل بإخلاص وتوزع، على الأقل، على كل الأطراف المعنية ما عاد به فريق الاستطلاع. وحتى إذا لم تغير الولايات ، الأمر الذي يعني أن على المجلس أن يعتمد قرارا، فإن أي مفهوم خاطئ للعملية أو لكيفية الانتشار يجب عندئذ أن يصحح. في سيراليون، على سبيل المثال، قُسمت كتيبة بين مدينتين متجاورتين. وهذا يبدو منطقيا، عدا أن الخطة نسيت أن نهرا كبيرا يفصل بينهما، ليس عليه جسر. ومن الأخطاء ما يمكن إصلاحه في وقت مبكر وبسرعة عن طريق الاستطلاع المهني والمشاورات المناسبة.

والمشاورات يجب أن تكون فورية عندما يكون هناك تغيير في الحالة على أرض الواقع. فالبلدان المساهمة بقوات ليست فقط أول من يعرف إن كان هناك خطأ؛ وإنما لها مصلحة كبيرة أيضا في أن تُبَلغ بما يراه المجلس والأمانة العامة، لأن على قواتها سيلقى اللوم في حالة الفشل أو ستلحق بها الاصابات. والأمانة العامة والمجلس، لا يمكنهما، كما يتطلب الأمر، أن يتهربا من اتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة. وعلى سبيل المثال، متى يختبر طرف في اتفاق حفظة السلام، ومتى يستخدمون القوة وإلى أي حد؟ من المعروف أن الاستفزازيين يريدون أن يثبتوا أن الأمم المتحدة تحابي أطرافا وأن استخدام الأمم المتحدة للقوة قد يؤخذ بأنه ذريعة للتنصل من إتفاق هي هناك لمراقبة تنفيذه. وطوال الأزمة في سيراليون كانت البلدان المساهمة بقوات تعاني من هذه

المشكلة. ورفضت الأمانة العامة اتخاذ قرار، تاركة قيادة البعثة تمارس الحكم محليا. وكان هذا تصرفا يتصف بالغباء، لأن نتائج الفشل وزعت، الأمر الذي انعكس على الأقل بطريقة سيئة على المجلس وعلى الأمانة العامة ولطخ صورة الأمم المتحدة في مجموعها . إن القرارات الجماعية، وليس المشاورات فقط، أساسية.

المشاورات يجب أن تعقد مع البلدان المساهمة بقوات قبل أن يغير المجلس أية ولاية، وهذا أمر يميل إلى القيام به غالبا عندما تسوء الأمور. والبلدان المساهمة بقوات هي وحدها التي يمكنها غالبا تقديم المشورة المناسبة إذا كان من الضروري إحداث تغيير، وإذا كان ما يفكر فيه المجلس سيجعل الأمور أسوأ أو أفضل، وإذا كان من الممكن القيام بهذا عسكريا بالموارد المتاحة، وإذا كان ذلك ممكنا أيا كانت النتيجة. قد تتوفر للأمانة العامة هذه المعلومات أيضا، منقولة من الميدان، ولكنها تستحي أن تعارض أصواتا قوية في المجلس. وفي مناسبات أخرى عندما يتشاطر ميولها هؤلاء الأعضاء، فإن النصيحة من الميدان تقمع. المجلس هو الذي يجب أن يتخذ القرارات، لكن أعضاءه قد يتفقون على أنهم لا يمكنهم أن يصدروا قرارات مدروسة إلا إذا حصلوا على المعلومات التي يريدونها. وكما اكتشفنا في سيراليون، كان معظم أعضاء المجلس جاهلين بما يجري هناك بقدر جهل غير الأعضاء في المجلس؛ وكان يجري إقناعهم باتخاذ قرارات معيبة استنادا إلى الثقة فقط. وكان بإمكان البلدان المساهمة بقوات أن تبلغهم بما يجري هناك، لكن البلدان المساهمة بقوات مُنعت من ذلك.

ويجب أن تعرف البلدان المساهمة بقوات، وأن تقبل سلفا، بالتغيرات المادية في الشروط والمقتضيات التي التزمت بتقديم قواتها بموجبها. وهذا أمر أساسي واضح عندما يكون هناك تغيير رسمي للولاية من الفصل السادس إلى الفصل السابع، لكن المجلس يميل إلى تلافي ذلك بإسناد مهام الفصل السابع في ظل الولايات التي يقررها الفصل السادس. وهذا الاتفاق الجماعي يعد أساسيا بالنسبة للأمم المتحدة لأنها يجب أن تقنع نفسها بأن القوات المدربة والمجهزة لتنفيذ مجموعة من المهام المتفق عليها يمكنها في واقع الأمر أن تضطلع على وجه حسن بمجموعة من المهام بعد إدخال تغييرات جذرية عليها. وبالنسبة للبلدان المساهمة بقوات، فهذا الأمر مهم بنفس الدرجة، لأن الحكومات والبرلمانات تريد أن تعرف لماذا أرسل جنودها إلى حالات لم تكن متوقعة عندما تمت الموافقة على طلب الأمم المتحدة.

وعندما يؤذن باستخدام القوة - وعندما تسير الأمور سيرا خاطئا، فإن أول ما يتبادر للذهن أنه ينبغي للمجلس أن يطبق المادتين ٤٣ و٤٤ من الميثاق. وكما أشرنا مرارا وتكرارا، فإن المادة ٤٤ تنص على أن البلدان المساهمة بقوات يجب أن تشارك في قرارات المجلس، ولا يجوز الاكتفاء بالتشاور معها.

وينبغي أن تجري المشاورات قبل أن يغير المجلس الإطار القانوني الذي يعمل بموجبه حفظة السلام. وفي سيراليون أنشئت محكمة خاصة انطوت على آثار على العملية، وعلى مهام خطرة جديدة لم يجر التشاور بشأنها مع البلدان المساهمة بقوات. وينبغي أن تكون هذه المشاورات إلزامية بموجب الإجراء الذي أوضحته. لكن، كما ستلاحظ البلدان المساهمة بقوات الآن، يقترح المجلس أن يمنح النظام الأساسي للمحكمة الخاصة الصلاحيات المتبقية لمحاكمة حفظة السلام، مع أنه بموجب اتفاقات المركز القانوني للقوات التي ترسلها البلدان المساهمة بقوات إلى الخارج، فإن تلك القوات تتمتع بحصانة كاملة. ولا يمكن للمجلس أن يلزم تلك البلدان بقرارات ليست طرفا فيها، أو قد تتعارض مع اتفاقاتها مع الأمم المتحدة وتقوضها؛ وإذا ما فعل ذلك، فإن البلدان التقليدية المساهمة بقوات ستجد من الصعب عليها مواصلة دعم الأمم المتحدة.

كيف يمكن لهذه المشاورات في مراحل شتى أن تعقد؟ فالمجلس سيد إجراءاته، لكن هناك احتمالات عديدة، ورد بعضها في ورقة الرئيس. والاجتماعات الخاصة موضع ترحيب بصفتها تدبيرا مؤقتا، لكن لا يمكن أن تكون حلا. والقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) يسعى لإعطاء طابع رسمي لهذه الممارسة، لكننا بحاجة إلى أن نتجاوز ذلك. وعلى وجه الخصوص ينبغي بدلا من اللجوء إلى تدابير مخصصة إنشاء هيئة دائمة تضم أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بوحدات مشكلة لمهمة بعينها، للتفاعل حول مختلف جوانب تسير هذه العملية على وجه التحديد.

بالإضافة إلى ذلك، أريد أن أذكر المجلس بأن الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من الميثاق، التي أنشأت لجنة أركان الحرب، قد نصت على أنه يمكن للجنة أن تضم في عضويتها ضباطا من أي دول أعضاء أخرى.

"إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها."

لم لا نبعث الحياة في هذه اللجنة، التي أصبحت ميتة، ولم لا نعطيها الولاية لمتابعة عمليات حفظ السلام، ونستخدمها كمحفل للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بالجوانب العسكرية الصرفة؟

وهناك طرق شتى أخرى يمكن بها تحسين المشاورات وأداء عمليات حفظ السلام. وأسرد منها هنا ثلاثا. قد يكون من المفيد أن تضم بعثات المجلس لعمليات حفظ السلام، وهو الأمر الشائع تماما الآن، ممثلين عن البلدان المساهمة بقوات. وإلى جانب رفع معنويات القوات، سيضمن ذلك، في المقابل، وجود تفاهم مشترك بين كل من أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات بشأن ما قد ينقل للبعثة من جانب القوات الموجودة في الميدان. ولا بد أن تستمر تلك الممارسة التي بدأت في سيراليون للاجتماع بالبلدان المساهمة بقوات قبل وبعد إيفاد بعثة المجلس، وإن كانت هذه الاجتماعات تتخذ الآن بصورة متزايدة شكل الاستعدادات المشتركة للنظر فيما يمكن عمله مستقبلا.

وتقوم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بدورها برحلاتها الميدانية، أحيانا إلى مواقع عمليات حفظ السلام. وينبغي تشجيع هذه اللجنة أيضا على الالتقاء بالبلدان المساهمة بقوات قبل مغادرتها للقيام بتلك الرحلات، وأن تعطيها تقريرا لدى عودتها. إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تدرس الجوانب السيئة من حياة الأمم المتحدة، وإن ما تكشف عنه قد يكون من المفيد لنا جميعا أن نعرفه. إن تقاريرها المنشورة تستأثر بالضرورة بالاهتمام. وإن عقد مناقشة غير رسمية مع أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات ستكون أكثر فائدة.

وتقوم الأمانة العامة بإطلاع المانحين على الأنشطة التي يتم تنفيذها من خلال الصناديق الاستئمانية في عمليات حفظ السلام. وكثيرا ما يكون ذلك الجزء الأكثر حساسية في بعثات حفظ السلام، حيث يكون تضارب المصالح على أشده، وتلقي أشق الأعباء على عاتق القوات. وفي كثير من الحالات لا تكون البلدان المساهمة بقوات على علم حتى بكون المهام قد أوكلت إليها إلا بعد وصول القوات إلى مسرح العمليات. ويجب أن تكون البلدان المساهمة بقوات مرتبطة بهذه الإحاطات الإعلامية التي تقدم للمانحين. ومثلما توضح الأمانة العامة ما تم عمله أو ما يمكن أن يتم، فبوسع البلدان المساهمة بقوات أن توضح التكاليف التشغيلية، والسياسية أحيانا، لما يقترحه المانحون.

الدعاية مجال ترى أغلبية البلدان المساهمة بقوات أن الأمانة العامة خذلتها بشكل مخز، وحيث يعد تعزيز المشاورات أمرا أساسيا، وتعتقد الأمانة العامة أن الأمم المتحدة تحتاج إلى الترويج لنفسها في العالم المتقدم النمو،

حيث أن الانتقادات تنطلق منه. وعلى الأمانة العامة التزام بتحقيق الإنصاف فيما يتعلق بأداء ومنجزات البلدان المساهمة بقوات متى استحقت ذلك، من خلال ترتيب إحاطات إعلامية خاصة عند الاقتضاء. وتستمد وسائط الإعلام في البلدان المتقدمة النمو معلوماتها بصورة مستقلة، وتبث هذه المعلومات على النحو الذي يرضي مصالح البلدان المتقدمة النمو. وفيما عدا البيانات الرئاسية القليلة جدا التي يصدرها المجلس إلى الصحافة، فإن المجلس قلما يفند النقد، الزائف في كثير من الأحيان، الذي يوجه إلى العمليات. وفي الأزمات، يجب أن يكون هناك سبيل أمام المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات - ربما من خلال جلسات إحاطة إعلامية مشتركة تسبقها مشاورات - لعرض وجهة نظر مشتركة.

وتعمد وسائط الإعلام الدولية إلى المبالغة في تصوير أوجه الفشل في عملية ما. وهي تتجاهل النجاحات تماما ما لم يكن من الممكن تصويرها على أن العالم المتقدم النمو يبادر مرة أخرى إلى إنقاذ عالم نام أخرق. وسيكون من المناسب إذا فعلت الأمم المتحدة أكثر مما تفعله الآن لعرض قصص نجاح عمليات حفظ السلام، سواء في العالم المتقدم النمو أو في العالم النامي، الذي تحصل منه على حفظة السلام. ومن شأن ذلك أن يجعل البلدان المساهمة بقوات تشعر بمزيد من التقدير ويشجع حكوماتها على مواصلة الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة من أجل دعمها.

ومن القضايا الهامة الأخرى التي أثيرت في الورقة التي عممها الرئيس فجوات الالتزام في المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والإخفاقات السابقة وأوجه القصور في هذه العمليات والمشاكل المتعلقة بأمن وسلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمسألة فجوات الالتزام، يشير فريق الإبراهيمي إلى أنه في السنوات القليلة الماضية ساهمت البلدان النامية في ٧٧ في المائة من القوات في الوحدات العسكرية التي نشرت في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا تعليق حزين على استعداد الآخرين للمشاركة في تحمل المسؤولية الجماعية عن صون السلم والأمن الدوليين، وبخاصة أولئك الذين يعتقدون أنهم يتحملون المسؤولية الأساسية في هذا الصدد كما جسدتها المادة الرابعة والعشرون من الميثاق.

ويمكن كتابة مجلدات عن الإخفاقات وأوجه القصور السابقة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولكن حتى القراءة العابرة لتقريري رواندا وسريبرينتسا، وتقييم فريق أيسيل الذي زار سيراليون في العام الماضي، ستكشف عن الكثير. وقد أتيحت لي فرصة التطرق إلى هذه المسألة في بياني حول حفظ السلام أمام اللجنة الرابعة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك أمام المجلس في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، خلال المناقشة المفتوحة حول موضوع ”لا خروج بلا استراتيجية“. إن الافتقار إلى الإرادة السياسية، ومجلس الأمن لا يمثل عضوية الأمم المتحدة وينأى بنفسه عن حقائق الوضع في الميدان عندما يأذن بعمليات حفظ السلام بدون أخذ آراء البلدان المساهمة بقوات في الاعتبار، والاعتماد غير الحكيم على الحلول الإقليمية، وفجوة الالتزام التي يترتب عليها قبول الأمم المتحدة لوحدات غير كافية باعتبارها أمرا مناسبا من الناحية السياسية، ومنظمة ينوء كاهلها تحت وطأة أعبائها المالية وتحاول أن تخدع نفسها، هذا هو، باختصار، لب المشاكل التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، مسألة ذات أهمية حاسمة للجميع، ولا سيما للبلدان المساهمة بقوات. لقد قدم ما يزيد عن ١٠٠ من أفراد حفظ السلام الهنود التضحية النهائية في خدمة الأمم المتحدة.

وتنشر البلدان المساهمة بقوات أفرادها في بعثات حفظ السلام مدركة للمخاطر التي ينطوي عليها ذلك. غير أن علينا التزاما واجبا بأن نضمن سلامة وأمن أفراد حفظ السلام التابعين لنا، وينبغي ألا نفرط في هذا الصدد قيد أنملة. ويتمثل خير تأمين من هذه المخاطر في سلامة التخطيط والمهام المسندة للبعثة المعنية، التي ينبغي أن تضم وحدات جيدة التدريب والتجهيز والانضباط، بحيث لا يتم وزع هذه الوحدات في فراغ إما أن يكون خلوا من العملية السياسية أو تتعرض العملية السياسية فيه للعبث إرضاء لمصالح أدنى، وتعبيراً عن أولويات القلّة.

ولا يتسنى معالجة هذه المشاكل معالجة شاملة إلا عن طريق إجراء حوار متصل ومفيد فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية، أي المجلس، والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة. ومن شأن آلية ذات طابع مؤسسي، ينتمي إليها المشاركون الرئيسيون، أن توفر محفلا ملائما لتناول هذه المسائل على نحو جدي.

ونحن على ثقة من أن المجلس في ظل قيادتكم لن يقتصر على الإصغاء لما تعرب عنه البلدان المساهمة بقوات اليوم من آراء، بل سينظر فيها جدّيا لدى إعداده نهجا مدروسا يهتم بالنتائج في معرض التصدي لبعض الثغرات الصارخة في الطريقة التي تدير بها هذه المنظمة عمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل جمهورية كوريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سَن جون-يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بكم، يا معالي الوزير جاياكومار، وأن أهنئ سنغافورة على توليها دور الرئاسة الأول هذا العام. وأغتنم هذه الفرصة لأزجي تهانئ وفدي لأعضاء المجلس الجدد الآخرين، وهم على وجه التحديد أيرلندا وكولومبيا وموريشيوس والنرويج. ولدي اعتقاد راسخ بأنهم سيقدمون إسهامات أصيلة في أعمال المجلس.

وقد كانت جمهورية كوريا على الدوام من الدعاة بقوة لتعزيز التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، سواء كان ذلك لأنها في ذاتها بلد مساهم بقوات، أو لأنها من أشد أنصار عملية الإصلاح الرامية إلى إضفاء مزيد من الشفافية والمساءلة على مجلس الأمن. ونشهد في الوقت الحالي انبعاثا جديدا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تتزايد فيها أهمية الدور الذي تؤديه البلدان المساهمة بقوات. وفي هذا السياق، سيوجِد تعزيز التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة منطلقاً هاماً لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام.

وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن تقديره بصفة خاصة للمبادرة التي اتخذتها سنغافورة بطرحها هذا البند الهام من بنود جدول الأعمال المعروض علينا اليوم. وتتضاعف جودة توقيت مناقشة اليوم إذا ما أدخل في الحسبان الإرادة السياسية القوية التي تجلت في مناسبة مؤتمر قمة الألفية لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتقديم تقرير الإبراهيمي، وما تلا ذلك من جهود بذلها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في استعراض التقرير المذكور.

ويود وفدي في ضوء هذه الخلفية أن يعلّق على بعض المسائل التي يوليها أهمية خاصة.

لقد تغيرت عمليات حفظ السلام مقارنة بالماضي لا من حيث حجمها ونطاقها فحسب، وإنما أيضاً في طابعها. فطابع بعثات حفظ السلام وولاياتها آخذان في التطور تمشيا مع طابع الأزمات والواقع الحالي، كما في حالة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة الأمم

المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وبرهنت تجربة سيراليون في الآونة الأخيرة في بلاغة على الحاجة الماسة إلى النهوض بمستوى المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. وتستدعي هذه التطورات تحسنا نوعيا في التعاون والتنسيق القائمين بين المجلس وتلك البلدان.

وفي اعتقادنا أن البلدان المساهمة بقوات ما زالت إلى حد كبير مستبعدة من مراحل هامة لعمليات صنع القرار. فالفرص المتاحة لهذه البلدان للإعراب عما يساورها من شواغل بشأن الأمور الهامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة رعاياها وعلى إسهاماتها محدودة على الرغم من إسهامها بالجنود والعتاد والموارد التي هي في مسيس الحاجة إليها.

لذلك يعرب وفدي عن تقديره الكامل لجهود مجلس الأمن الذي أبرز في قراره ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أهمية تحسين نظام المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات ووافق على تعزيز نظام المشاورات القائم تعزيزا كبيرا. ونرحب أيضا بالتسليم المتزايد من جانب المجلس بمزايا تبادل الرأي على نحو أكثر تواترا مع البلدان المساهمة بقوات. ومع ذلك فليس المهم عدد المرات التي تقدم فيها لهذه البلدان إحاطات إعلامية أو يتاح لها التكلم في المجلس، بل المهم هو الدرجة التي يمكنها بها أن تسهم إسهاما كبيرا في عملية صنع القرار المتعلق بعمليات حفظ السلام.

ورغم تقديرنا للجهود التي يبذلها المجلس والأمانة العامة لإبقاء البلدان المساهمة بقوات على علم باستمرار بالحالة الراهنة للبعثات الميدانية، تملي علينا تجربتنا أنه لم يزل يوجد مجال لأن تصبح الاجتماعات الحالية للبلدان المساهمة بقوات أكثر فعالية وأن يزداد فيها تبادل الرأي. وينبغي أن تكون اجتماعات البلدان المساهمة بقوات أكثر من مجرد محفل لإحاطة هذه البلدان علما بأمور سبق وقوعها في الميدان. فإذا كان المنتظر مثلا تغير هيكلي، من قبيل تخفيض حجم عملية من عمليات حفظ السلام أو التوسع فيها، ينبغي أن يزود المجلس البلدان المعنية المساهمة بقوات بالخطة قيد النظر في حينها، تمكينا لهذه البلدان من الاستعداد الجيد مقدما.

وفي هذا السياق، ينبغي النظر في إيجاد آلية أكثر اتساما بالطابع المؤسسي لإتاحة المشاركة الحقيقية من جانب البلدان المساهمة بقوات. ومع الاعتراف الكامل بأن بعثات حفظ السلام لا تنشأ إلا بسلطة مجلس الأمن وحده، يرى وفدي أن استحداث آلية من هذا القبيل من شأنه أن يشكل خطوة مفيدة صوب تعزيز قدرات عمليات حفظ السلام بوجه عام.

ونرى أيضا أن بوسع المجلس والأمين العام توثيق التعاون بينهما في المرحلة الأولى للتخطيط من أجل العثور على سبل لإتاحة فرص المشاركة للبلدان المنتظر مساهمتها بقوات. وسوف يساعد تعزيز المشاورات في مرحلة مبكرة بدون شك على علاج الثغرات القائمة في الالتزام فضلا عن المساعدة في إنقاص حالات الإخفاق إلى أقصى حد.

ويتضمن تقرير الإبراهيمي عددا من التوصيات المفيدة، كما يتطرق إلى مسألة التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. ويرى وفدي أنه ينبغي الحفاظ على التأثير الذي أحدثه هذا التقرير والمناقشة التالية التي أثارها وتعزيزه. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا لفكرة إنشاء جهاز فرعي تابع للمجلس بتشكيل ملائم، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من الميثاق. كما نحيط علما بأن الأمين العام في تقريره بشأن تنفيذ تقرير الإبراهيمي، أعرب عن اتفاقه الكامل مع التقييم الذي خلص إليه الفريق من ضرورة توثيق التشاور بين البلدان المساهمة بقوات وبين مجلس الأمن، وذلك عن طريق أمور منها إنشاء آلية جديدة.

وتسهم جمهورية كوريا حاليا بـ ٤٧٦ فردا من قوات حفظ السلام في شتى بعثات الأمم المتحدة لحفظ

السلام. وتتوقع حكومتي أن يصبح اشتراكها في أنشطة عمليات السلام أكبر حجما مع نمو تجارها. ومن الناحية المالية، ونتيجة للاتفاق الذي تم مؤخرا على جدول الأنصبة، ستكون الزيادة في مساهمة كوريا في السنوات المقبلة من أكبر الزيادات بين الدول الأعضاء.

ويكرر وفدي تأكيد اعتقاده بأن آراء الدول الأعضاء المستعدة للإسهام في عمليات صون السلام والقادرة على ذلك ينبغي أن تحترم ويستجاب لمطالبها من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على آلية التشاور.

لقد انقضت سنوات عديدة منذ أن طرحت فكرة إنشاء آليات جديدة لتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وقد حان الوقت لكي ينظر مجلس الأمن في اتخاذ تدابير مناسبة دون مزيد من التأخير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري الصادق لكم سيدي الرئيس، على الروح القيادية التي تجلت في اتخاذ زمام المبادرة وعقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ سنغافورة والأعضاء الجدد الآخرين. وهي أيرلندا وكولومبيا وموريشيوس والنرويج، بمناسبة انضمامهم للمجلس. إننا مقتنعون بأن كل عضو من الأعضاء الجدد سيسهم إسهاما عظيما في أنشطة هذه المنظمة الهامة بتزويدها بأفكار مبتكرة وتصورات جديدة.

تلتزم اليابان التزاما قويا بالجهود الرامية لتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، والمشاركة بنشاط في هذه الجهود، بمشاركة من جانب الأمانة العامة. وعلى سبيل المثال، قامت اليابان بدور هام في إرساء سابقة لعقد جلسة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام مع رئيس مجلس الأمن، لمناقشة سبل تحسين الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات، عندما تولت اليابان رئاسة مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

وأود اليوم أن أركز على بُعد جديد لهذه المسألة المعقدة التي طال النقاش بشأنها ألا وهو: الحاجة لتوسيع نطاق الاشتراك في المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وهنا أود أن أسرع بإضافة أن من الضروري جدا أن يصغي المجلس إلى آراء البلدان التي ترسل إلى الميدان بقوالها وعناصر من شرطتها.

نعرف جميعا أن صون السلم والأمن يتطلبان الآن نهجا شاملا، نهجا يشتمل على بذل جهود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بالإضافة للعمليات التقليدية لحفظ السلام، التي تضم الأنشطة العسكرية وأنشطة الشرطة. وقد تجلى ذلك في الولايات المتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام الأخيرة، التي غالبا ما تتضمن مهام تتصل ببناء الدولة والحكم والتنمية. وعادة ما تمول هذه البعثات الشاملة الواسعة النطاق من المساهمات الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء المهتمة، بالإضافة إلى الأنصبة المقررة.

وفي مثل هذه العمليات المتعددة الأبعاد، يكون المكون المدني كبيرا في الغالب. وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مثال على ذلك، حيث أن ثلث الموظفين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية الذين نشروا مدنيون.

ومن المنطقي في هذه العمليات المتعددة الأوجه ألا يقتصر التشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات

على البلدان التي تقدم أفرادا عسكريين وأفراد شرطة. بل يجب أن يُفتح باب المشاورات أمام البلدان التي يشارك مواطنوها في الأنشطة الإنسانية التي يضطلع بها على هامش العملية؛ والبلدان التي تقدم مساهمات مالية كبيرة أو تزود بعناصر أساسية أو بالخبرة والبلدان التي لديها دراية واسعة بصفة خاصة بالحالة في الميدان.

هذه البلدان جميعها لديها مصلحة كبيرة في إدارة عمليات حفظ السلام ونتائجها. وسلامة وأمن الأفراد لا تقل أهمية لدى البلدان التي تساهم بموظفين مدنيين عنها لدى البلدان التي تساهم بأفراد عسكريين. أما البلدان التي تقدم مساهمات مالية كبيرة للعمليات فهي تخضع للمساءلة أمام دافعي الضرائب لديها. والحق أنه لما كانت العمليات الحالية ترتبط على نحو متزايد بخطة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع مثل بناء الدولة والتنمية، فإن عمليات حفظ السلام نفسها ستتعزز إذا اشتركت جميع البلدان المساهمة الأساسية في المشاورات مع مجلس الأمن.

وتتجلى هذه الحاجة لإشراك البلدان غير المساهمة بقوات في مشاورات مجلس الأمن في بيانات ومذكرات رؤساء المجلس، مثل S/1998/1016 و S/PRST/1996/13. وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا بأن من الضروري للغاية التأكيد على هذه الحاجة مرة أخرى في مداولاتنا الجارية اليوم بشأن تعزيز التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستيوارت (استراليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. وتتطلع استراليا إلى العمل على نحو وثيق مع سنغافورة، بل، ومع الأعضاء الجدد الآخرين في المجلس الذين استهلوا فترة عضويتهم في هذا الشهر.

ونرحب على الأخص بفرصة الاشتراك في هذه المناقشة ونثني على مبادرة سنغافورة بعقد هذه الجلسة. إن مسألة تعزيز التعاون مع الدول المساهمة بقوات مسألة هامة لجميع الدول الأعضاء، وهي عنصر أساسي من أجل تحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصفة عامة.

إن الحاجة إلى التشاور مع المساهمين أو الذين يحتمل أن يساهموا بقوات في عمليات الأمم المتحدة جرى الاعتراف بها في الميثاق. وعلى مدى العقد الماضي، أو نحو ذلك، أدى الطلب المتزايد على مثل هذه العمليات وما تنطوي عليه من تعقيد بالدول الأعضاء إلى أن تولي مزيدا من الاهتمام لتحسين التشاور بين المجلس والمساهمين بقوات. إلا أن سجل المجلس في هذا المجال كان مختلطا. ولذلك، فعندما ركز تقرير الإبراهيمي عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تركيزا مجددا على أهمية التشاور الفعال وفي الوقت المناسب مع المساهمين بقوات، اعتبرنا ذلك تطورا جديرا بالترحيب.

وكان ذلك أيضا موضوعا بارزا في تقارير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة، ومن بينها تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ديسمبر عن تقرير الإبراهيمي. والواقع أنه أثناء مداولات اللجنة الخاصة في دورتها غير العادية في العام الماضي، ربما لم تحظ قضية أخرى بمثل هذا الدعم القوي الواسع النطاق مثل تلك القضية.

وهناك علاقة مباشرة بين استعداد مجلس الأمن والأمانة العامة لتقاسم المعلومات والأفكار مع الدول المساهمة

بقـوات، وبـين مـدى الثقـة الـتي توليـها الحكومـات لمفـهوم العمليات، وتخطيط وإدارة البعثات المقترحة لحفـظ السـلام. وينبغـي ألا يحملنـا هـذا علـى أن نفـترض أن تحسـين تواتـر التشاور مع الـدول الأعضـاء ونوعيته سيترجم بـالضرورة إلى زيـادة معـدلات المشـاركة في عمليـات حفـظ السـلام. فالحكومات تتخذ قراراها بالمشاركة وعدم المشاركة دائمـا على أساس عـدد مـن الاعتبـارات، وسـتظل هنـاك عمليـات يحول مستوى المخاطر المتصورة فيها أو غير ذلك من العوامـل دون مساهمة البعض بقوات.

بعد هذا القول، من المؤكـد تقريبـا أن غيـار التشـاور الفعـال سـوف يدفـع المسـاهمين المحتملـين إلى الابتعـاد بسـبب نقص المعلومـات أو انعـدام الفرصـة للإسـهام في تطويـر فكـرة عمليات أو ولاية من المجلس. ولا يمكن أن يؤدي هـذا إلا إلى تعقيد مهمة كل من المجلس والقادة في الميدان.

إننا نرى عنصرين أساسيين للتشاور والتعاون الأكثـر فعاليـة مـع المسـاهمين بقـوات: الاتصـال المتبـادل وحسـن التوقيت. وتتطلب المشـاورات النافعـة الاسـتماع الجيـد مـن جميع الأطراف. ولا يكفي المرور عبر مراحل عملية تشـاورية لا تزيد عن إطلاع المساهمين بقوات على خطة الأمانـة العامـة أو موقـف المجلس. إن جميـع الأطـراف سـوف تكسـب مـن حوار متبادل فعال، فما بـالكم مـن حـوار بـين أعضـاء المجلس والمخططـين العسـكريين في الأمانـة العامـة الذيـن يمكنـهم الاستفادة مـن آراء الـدول الأعضـاء، والـتي لـن تكـون لديـها شواغل مشروعة كمساهمين بقوات فحسب، بل لديها أيضـا في حـالات عديـدة الخـبرة في مسـرح العمليـات الـتي يمكـن أن تساعد كثيرا عملية التخطيط.

إن توقيـت المشـاورات حاسـم. إذ ينبغـي اعتبـار المشـاورات المسبقة أمـرا لا غـنى عنـه في حـالات يغـير فيـها المجلس وضع عملية قائمة أو تعديل قواعـد الاشـتباك. ويكـون الإخفـاق في مشـاورة حكومـات لديـها قـوات في الميـدان في مثـل هـذه خيانـة للأمانـة في حقيقـة الأمـر. وينبغـي أن تسـبق المشـاورات أيضـا إصـدار الولايـة – تشـمل في هـذه الحالـة مسـاهمين بقـوات – وينبغي أن تكـون المشـاورات جـزءا مـن عملية تطوير وصقل فكرة العملية للبعثة.

إننـا نـدرك أن المجلـس يواجـه أحيانـا ضغوطـا لكـي يتخـذ قـرارات سـريعة وأنـه يضطـر إلى موازنــة عــدد مــن الاعتبارات والمواقف الوطنية المتضاربة. وعند البحث في سبل تعزيـز عمليـة التشـاور نحـن لا نؤيـد العمليـات أو الهيـاكل المرهقة التي تنتقص من قدرة المجلس على اتخاذ قـرارات فعالـة وفي الوقت اللازم.

ويمثـل إيجـاد التـوازن السـليم تحديـا للمجلس والأمانـة العامـة والـدول الأعضــاء يتطلـب أن تباشـر جميـع الأطـراف المشـاورات بطريقـة بناءة. مـن ناحيـة، إذا اسـتضاف المجلـس مشـاورات لا تفعـل أكـثر مـن تقـديم أمـر واقـع إلى البلـدان المساهمة بقوات، فهذا يقوض العملية، ومن ناحية أخرى، إذا كــان المسـاهمون بقــوات ســوف يسـتخدمون العمليــة باسـتخفاف أو يعطلـون صنـع القـرار بـدون أخـذ المصـالح الأوسع في الاعتبار، فهذا سوف يسيء لحفظ السلام أيضـا. ولذلـك يصبـح تنـاول جميع الأطراف المعنية عمليـة التشـاور بروح التعاون أمرا حاسما.

وسـنكون مقصريـن إن لم نعـترف بـأن بعـض التحسينات تمت خلال السـنوات الماضيـة. ونشـيد علـى وجـه الخصوص بمجهود قسم عمليات حفـظ السـلام لزيـادة تكـرار مشاوراته مع المساهمين بقوات وجودها، بما في ذلـك المبـادرة الأخـيرة لإصـدار مذكـرات إحاطـة إعلاميـة عندمـا تكـون القضايا معقدة أو غير مألوفة. وكـانت هـذه الخطـوات مفيـدة في الاتجاه السليم.

نشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، ووفد سنغافورة على المبادرة بهذا النقاش حول هذا الموضوع الهام، ونتطلع نحو الإسهام في المزيد من العمل بشأنه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل فيجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لعضوية المجلس وتوليكم الرئاسة خلال الشهر الأول من عضويتكم. كذلك أود انتهاز هذه الفرصة لأهنئ بحرارة كولومبيا، وأيرلندا وموريشيوس، والنرويج على انتخابها لعضوية المجلس.

يثلج صدر حكومة فيجي هذا النقاش المفتوح بوصفه الحدث الذي قد يدمج الأفكار والمبادرات السابقة حول كيفية إنعاش عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بعد ٢٣ عاما من بدايتها. وفيجي بالرغم من صغر حجمها ومواردها المتواضعة، ظلت مساهمة بقوات طوال هذه الفترة، في العمليات العسكرية وعمليات الشرطة المدنية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ومؤخرا في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. كذلك خدمت فيجي في بعثات أخرى غير تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات في سيناء، وبوغنفيل، وروديسيا. ويبلغ العدد الإجمالي لوحدات فيجي العاملة في كل هذه البعثات ما يقرب من ٩٠٠ في الوقت الحالي. وتشمل خبرة فيجي الواسعة النطاق، كما وصفتها، أفرادا يخدمون في أنشطة حفظ سلام – قادة ميدان وقادة قوات، فضلا عن جنود وضباط.

إن مبادرة بعثة سنغافورة لإجراء هذا النقاش أثناء فترة رئاستها لمجلس الأمن تمكن حكومة بلادي من المشاركة وعرض شواغلها وأفكارها حول مسؤولية وواجب الأمم المتحدة الحيويين نحو السلم والأمن الدوليين.

فيجي تقدر أيضا وتؤيد المبادرات المختلفة المتخذة في بياني مجلس الأمن الرئاسيين ١٩٩٤/٦٢ و١٩٩٦/١٣، والنتائج بعيدة المدى لتقرير فريق الإبراهيمي، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠).

وتحيي فيجي على وجه الخصوص الدور الشخصي للأمين العام وحضوره مؤخرا توقيع مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وإريتريا. ولقد كان ذلك الحدث المميز إيذانا سارا بتغيير منهجي ومؤسسي في طريقة عمل عمليات حفظ السلام.

ومن ناحية أخرى، كانت تجربة فيجي في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مختلفة تماما، مثلما كانت في حقيقة الأمر بعثات أخرى لم تشارك فيها فيجي، إذ كانت محفوفة بالمخاطر وحالات الإحباط لجميع البلدان المساهمة بقوات نظرا لعدم وجود اتفاقية سلام رسمية بين الأطراف المتحاربة. وكان الافتقار الواضح للإرادة السياسية الذي ساد جميع الأطراف المعنية لاحترام شروط وولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد تسبب في ذلك الوضع. والنتيجة الحتمية أن بعض الوحدات انسحبت. لقد تحملت المنطقة الأمنية في جنوب لبنان احتلالا مطولا حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وتقوضت بشدة قدرة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على العمل بشكل فعال في منطقة عملياتها. ومما يؤسف له بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات أنه طوال مثل هذه الصعوبات لم يكن هناك آلية يمكن من خلالها التنفيس عن الشكاوى والتعبير عن الشواغل.

لا نود الإسهاب في القضية في هذه المرحلة، إلا أننا نريد ببساطة انتهاز هذه الفرصة، بوصفنا بلدا صغيرا وناميا مساهما بقوات، لكي ندعو إلى تحسين التعاون وزيادة التشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، بهدف تعزيز عمليات حفظ السلام.

وفي رغبتنا الحقيقية في أن نكون ضمن فريق اللاعبين، نثق كل الثقة في أن تجاربنا وخسائرنا ومكاسبنا في مجال حفظ السلام يمكن أن تكون هادينا المشروع في هذه العملية.

لقد أشارت فيجي مرارا وتكرارا إلى خسائرها البشرية الجسيمة في عمليات حفظ السلام، والتي بلغت الآن ٣٧ شهيدا. وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وحدها استنفدت ما لا يقل عن ٢٥٠ من أرواح الأفراد العاملين فيها، خلال ولايتها التي امتدت ٢٣ سنة حتى الآن، وهو رقم غير مقبول من حيث ضحايا حفظ السلام. وفي أية بعثة كانت، يظل من المهم اعتبار الأطراف المتحاربة مسؤولة عن أولئك الضحايا.

وتثق فيجي بأنه من خلال محاكم الأمم المتحدة والمحاكم المعترف بها دوليا، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية الجديدة عند تأسيسها رسميا، يمكن تقليل الخسائر في الأرواح في جميع بعثات حفظ السلام إلى الحد الأدنى، وتسليم المسؤولين عنها للعدالة على النحو الواجب. وهذا سيضفي المصداقية على الآليات الدولية التي وضعت موضع التنفيذ من أجل هذه الأهداف المحددة، بغية تعزيز عمليات حفظ السلام وردع المنتهكين المحتملين للعمليات التي يأذن بها مجلس الأمن.

كما أن تعزيز حفظ السلام يفترض سلفا وجود التزام قانوني من جانب البلد المضيف الذي تم تدخل الأمم المتحدة بناء على طلبه، بحسم الصراع أو إدارته، وتقديم المساعدة لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، واحترام ذلك الالتزام من أجل استمرار العملية في أراضيها. والتراخي في هذا الالتزام ينبغي أن يؤدي تلقائيا إلى عدم تجديد ولاية القوة أو سحب البعثة.

وحكومة بلادي أيضا تفكر بجدية في إجراءات استرداد التكاليف التي تثقل بوطأتها علينا وتفرض قيودا شديدة على ميزانيتنا. وتحليل مثالب الإجراءات الحالية وإيجاد حلول بنَّاءة لها، خطوتان حاسمتان نحو تعزيز عمليات حفظ السلام. فالتباطؤ الذي نعانيه في ظل نظام الدفع الحالي يأتي بنتائج عكسية. فهو يقلص قدرة حكومات مثل حكومتي بلدي على تكريس مواردها المالية لمجالات أكثر ضرورة للتنفيذ الفعال لهذه العمليات.

وبالنسبة لفيجي، فإن الحصول على السلاح المناسب لتجهيز قواتنا المشاركة في البعثات بالمعدات الكافية يعد إجهادا لمواردنا. والبديل الناجح هو أن تقوم الأمم المتحدة باقتناء الأسلحة من خلال المناقصات وبرامج مشتريات الحجم الكبير، بتكلفة معقولة تقل عن تلك التي تتحملها حاليا فرادى البلدان المساهمة بقوات، مثل بلدي. وهذا من شأنه أن يخفف كثيرا من مسؤوليات تلك البلدان، بينما يوجد مستويات المعدات المطلوبة لكل بعثة.

وتعزيز حفظ السلام يستوجب تجاوز حدود المشاورات الوثيقة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة. فالمشاورات يجب أن تكون حسنة التوقيت. والاجتماعات يجب أيضا أن تكون بالضرورة متفاعلة ومنتجة ولها القدرة على أن ترصد وتستعرض بصفة منتظمة التقارير المقدمة عن مختلف البعثات إلى أعضاء مجلس الأمن، وغير الأعضاء فيه، والبلدان المساهمة بقوات على حد سواء. ومن الأهمية بمكان إضفاء الصبغة المؤسسية على آلية التشاور هذه.

ولتحقيق هذا الهدف، علينا أن ندرك التحدي الماثل في توصية الإبراهيمي بعقد لجنة فرعية خاصة تابعة لمجلس الأمن لتعنى ببعض النقاط الفنية والتفصيلية التي يمكن أن يزودنا بها الفنيون والاستراتيجيون على أحسن وجه. وحينئذ فقط يمكن اتخاذ قرار بنشر أو تجديد أو سحب بعثة ما، أو بمجرد تعديل ولايتها. وهذا يمكن الحفاظ على كل سلسلة الترابط وإصلاحها لاعتماد عملية واقعية تستند إلى تقييم موضوعي للأوضاع الفعلية على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثلة جنوب أفريقيا. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ندلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئة سنغافورة على توليها رئاسة مجلس الأمن. كما أتوجه بتهانئ وفد بلادي إلى سائر أعضاء المجلس الجدد.

ويود وفدي أيضا أن يثني عليكم، سيدي الرئيس، لإعدادكم ورقة مناقشة ممتازة، ما من شك في أنها تسلط الضوء على أهم الجوانب التي تحتاج إلى تركيزنا وانتباهنا المستمرين.

إن جزءا من المشكلة التي حاقت بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنوات القليلة الماضية، وتجلت مؤخرا في الأحداث التي وقعت في سيراليون، كان الافتقار إلى التنسيق بين العناصر الفاعلة الرئيسية. وبالتالي، رحب وفد بلادي بتوصيات تقرير الإبراهيمي التي ركزت على هذه المشكلة بالذات. وفي ضوء المناقشات التي جرت مؤخرا بين الدول الأعضاء بشأن ذلك التقرير، لم يكن ثمة وقت أفضل من هذا لإجراء مناقشة حول هذا الموضوع.

إن إجراء مشاورات ذات مغزى بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة يشكل جزءا هاما من التنسيق والتعاون اللذين هما مطلب أساسي للنجاح في تنفيذ ولايات حفظ السلام، وكل الجهود التي تبذل لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسياسة جنوب أفريقيا المتعلقة بالمشاركة في بعثات السلام تعرّف بالحاجة إلى إجراء مشاورات بشأن ولايات حفظ السلام، بوصفها عاملا حاسما هاما لمشاركتنا بفعالية في عمليات حفظ السلام. وبناء على ذلك، أكد وفد بلادي في مناسبات مختلفة على الحاجة إلى إنشاء نظام لمشاورات أكثر جدية بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن أثناء جميع مراحل عمليات حفظ السلام ابتداء من مرحلة تصورها وحتى نهايتها.

ومن دواعي سرور وفد بلادي، إذن، أن يشير إلى القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) الذي اتخذه مجلس الأمن بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، والذي يلتزم فيه المجلس بأن يعزز بشكل كبير نظام المشاورات الحالي في مختلف مراحل أية عملية لحفظ السلام. ويسعدنا بصفة خاصة أن مجلس الأمن أقر بأن البلدان المساهمة بقوات يمكنها الآن أن تشرع في إجراء مشاورات فيما بينها، لأن ذلك يزيد فرص إجراء تلك المشاورات. وفضلا عن ذلك، لا شك في أن التوصيات المتعلقة بإنشاء لجنة خاصة معنية بهذه المسألة تكمل أحكام القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) وتبني عليها. ويحدونا الأمل في أن يعمد مجلس الأمن إلى تنفيذها. وما نرى أن له أهمية خاصة في هذا الصدد، هو ضرورة التقيد بأحكام الفصل السابع من الميثاق عندما يأذن المجلس باستعمال القوة.

لقد أشرتم وعن حق، سيدي الرئيس، إلى أن التحسينات التي سبق ذكرها لنظام المشاورات ، هي جزء من عملية مستمرة بدأت منذ ما يقرب من عقد مضى. إلا أن هذه الممارسة لم تكن تتخللها على الإطلاق روح الالتزام بتعزيز التشاور.

وهكذا فإن الزخم الذي أحدثه تقرير الإبراهيمي بحاجة إلى أن يستمر لضمان ألا تكون المشاورات زائفة، بل لأن تتيح قيام تفاعل حقيقي. ويجب أن تكون منبرا للتبادل الحقيقي لوجهات النظر يمكن من خلاله للجهات الفاعلة الرئيسية أن تعرب عن شواغلها واهتماماتها. والجانب المتعلق بنوعية المشاورات أيضا يلقي مسؤولية خاصة على عاتق الأمانة العامة لتحسين فرص الحصول على المعلومات بغية تيسير التبادل الحر للآراء بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس.

وفي ورقة المناقشة، تثار قضية هامة تتعلق بكفاية الترتيبات الحالية المعمول بها في إجراء المشاورات. ويعتقد وفد بلدي أن توصيات تقرير الإبراهيمي بشأن الهيئات الفرعية، وفقا للمادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة، لا تزال صحيحة وينبغي أن تتابع في جهود مجلس الأمن المبذولة بشكل مستمر لتحسين نظام المشاورات.

وختاما، أود أن أؤكد لمجلس الأمن من جديد أن جنوب أفريقيا تظل مستعدة للمشاركة في تعزيز السلام والأمن في العالم. وقد أوجز الرئيس مبيكي دور جنوب أفريقيا في عمليات حفظ السلام عندما قال:

”لقد أختير رجال ونساء من قوات دفاعنا الوطني للعمل مع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الكونغو وإثيوبيا وإريتريا، وربما يدعون إلى المساعدة في سيراليون. ولن ينسى أحد منا أبدا العمل الإنساني الممتاز الذي قامت بها قواتنا الجوية لإنقاذ ٠٠٠ ١٥ مواطن موزامبيقي ضربهم الفيضان. ومعظمنا ليس على علم بالعمل اللاحق الذي قامت به قواتنا الجوية لتوزيع بطاقات الاقتراع في موزامبيق، كإسهام منا في جهود ذلك البلد الرامية إلى تعزيز ديمقراطيته. ونحيي ابن جنوب أفريقيا البارز، نيلسون مانديلا، الذي لم يدخر جهدا في السعي إلى تحقيق السلام في جمهورية بوروندي، ونتمنى له النجاح في مهمته الصعبة“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أذكر إعلانا إجرائيا. إننا نعتزم تعليق جلسة الصباح الساعة ١٣/٠٠. ونأمل أن يتيح ذلك لأعضاء المجلس وقتا كافيا للتفكير في الآراء التي أعربت عنها البلدان المساهمة بقوات قبل أن يقوموا بالرد اليوم الساعة ١٥/٠٠. وكما أعلنتُ في بداية جلسة اليوم، سنستمع بعد أن يتكلم أعضاء المجلس إلى آراء الدول الأعضاء الأخرى المدرجة أسماؤها لأخذ الكلمة.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن سعادة وفدي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون هذه المناقشة. وأهنئ بلدكم الذي أثار هذا الموضوع ليناقشه مجلس الأمن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد بأصدقائي، الممثلين في هذا المجلس، الذين تشرفتُ بالعمل معهم عندما كان بلدي عضوا في مجلس الأمن حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية، وأن أرحب بالأعضاء الجدد الذين انضموا هذه السنة.

لا يسعنا إنكار الحاجة إلى تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، لأن هناك ١٦ عملية لحفظ السلام وحوالي ٠٠٠ ٤٠ جندي من ذوي الخوذ الزرق ينتشرون في العالم. وهذه مسألة ذات اهتمام خاص بالنسبة للأرجنتين، ليس لأن هذه العمليات هامة للمنظمة فحسب، ولكن أيضا لأن الأرجنتين هي البلد الرئيسي المساهم بقوات من أمريكا اللاتينية، وتشارك في ١٠ من العمليات الـ ١٦ التي أشرتُ إليها، وفَقَدت أثناء ذلك ٢٠ من مواطنيها. ولذا، بالنظر إلى أهمية هذا الموضوع، فإن بلدي، بوصفه عضوا في مجلس الأمن، قام ونيوزيلندا في عام ١٩٩٤، بإعطاء قوة دفع

لاعتماد البيان الرئاسي الذي أضفى الصفة الرسمية على عملية التشاور بين أعضاء المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات.

وفي عام ١٩٩٤، ثم لاحقا في عام ١٩٩٦، وبعد مجهود كبير، تم تحديد معايير وإطار إضفاء الطابع الرسمي على عملية التشاور مع البلدان المساهمة بقوات. وعلى هذا الأساس، تعززت العلاقة. ولكن بعد سبع سنوات، يجب علينا أن نعترف بأن العديد من الشواغل التي أُفصح عنها حينذاك لا تزال قائمة. وإننا نرى أن هذه المشكلة ليست مشكلة مبدأ، ولكنها مشكلة تنفيذ. ولهذا نعتقد أن العديد من تلك الشواغل يمكن أن يحل في سنة ٢٠٠١ إذا ما نُفِّذت البيانات الرئاسية تنفيذا كاملا. واسمحوا لي أن أسوق بعض الأمثلة.

إن بيان سنة ١٩٩٤ ينص على أنه ينبغي عقد جلسات بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة قبل اتخاذ مجلس الأمن القرارات التي تقضي بتمديد أو إنهاء أو تعديل ولاية عملية من عمليات حفظ السلام. ومن الناحية العملية، لاحظنا، خلال السنتين اللتين كنا فيهما عضوا في مجلس الأمن، أن تلك الجلسات كانت في أغلب الأحيان تعقد قبل أيام قلائل من اتخاذ المجلس لقراره. وحتى في تلك المناسبات، كانت الجلسات تعقد عندما تكون عملية التفاوض بشأن مشروع القرار قد بدأت فعلا أو حين تكون في مرحلة متقدمة. وكل هذا في بعض الأحيان يساعد على جعل تلك الجلسات مجرد مسألة شكلية، تتفادى هدفها الرئيسي المتمثل في تنبيه المجلس مسبقا إلى شواغل واهتمامات البلدان المساهمة بقوات وقيودها المحتملة، حتى يمكن أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرار.

وثمة حكم آخر هو أن تُعقد جلسات مع الممثلين الخاصين للأمين العام وقادة القوات. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، كانت تلك الجلسات استثناء وليست قاعدة، على الرغم من أهمية الحصول على معلومات مباشرة ممن هم في الميدان عندما يُتوقع، مثلا، تعديل الولاية.

والمثال الأخير الذي أود أن أذكره هو إمكانية مشاركة البلدان المعنية الأخرى أيضا في الجلسات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات. ونشير بالتحديد إلى البلد المضيف للعملية وإلى البلدان المتضررة بشكل خاص في المنطقة التي تجري فيها العملية. ونعتقد أن هذا البديل ينبغي أن يستكشف على أساس الظروف الخاصة بكل حالة معينة.

والسؤال الأساسي هو: لماذا لم تنفذ هذه الأحكام أو نفذت على نحو أعوج أو جزئي؟ وربما يكون هناك أكثر من سبب. وأود أن أشاطركم بعضها.

أولا، قد يخشى أعضاء المجلس، وخاصة الأعضاء الدائمون، من أن تضعف قوتهم في صنع القرار أو أن الدول غير الأعضاء في المجلس ستفرض شروطا بشأن التنفيذ. وثانيا، قد يكون هناك عدم كفاية في الموظفين والموارد في إدارة عمليات حفظ السلام. وثالثا، قد لا تكون بعض البلدان المساهمة بقوات مهتمة بالمشاركة على نحو أكثر فعالية في الجلسات. وبغية التغلب على تلك المخاوف وأوجه الضعف وجعل العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة أكثر سلاسة حقا من الناحية العملية، أود أن أسوق الملاحظات التالية.

لا شك أن مجلس الأمن تنحصر لديه سلطة صنع القرار. ولكن من الصحيح أيضا أن قرارات مجلس الأمن تؤثر مباشرة على البلدان المساهمة بقوات، لأن مخاطر العملية تقع بشكل رئيسي على عاتقها.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي تلك الحالة قرر المجلس أن يغير ولاية العملية بعد إنشائها، وأن يضع أجزاء من تلك الولاية في

إطـار الفصـل السـابع. لذلـك، كــان مــن الواجــب توفــير الشفافية، وإبلاغ البلدان المساهمة بقوات بكل الجوانب ذات الصلة حتى يمكنها أن تجـري تحليـلا موضوعيـا للحالـة، وأن تتخذ قرارالها فيما إذا كـانت تشـرك وحدالهـا العسـكرية أم تسحبها.

إن واجب توفير الشفافية لا يقتصر على مجرد تقديم المعلومـات بـل إنـه يشـمل أيضـا تقبـل آراء وشـواغل البلـدان المسـاهمة بقـوات. ومـا لم يقــرر المجلـس أن يتصــرف بهــذا الشـكل، فستكون هنـاك مخاطرة بأنـه قـد يعتمـد ولايـات لا يمكـن تنفيذهـا لأن البلـدان المسـاهمة بقـوات تـرى أن تلـك الولايات لا يمكن تنفيذها من الناحية العملية.

وينبغي أن تكون الأمانة العامـة قـادرة علـى الاعتمـاد على ما يكفي من الموارد البشـرية والمالية. ويتصـل هـذا أيضـا بضـرورة تمكــين الأمانــة العامــة مــن الاعتمــاد علــى مصــادر معلوماتها الخاصـة بقـدر الإمكـان وإلا فإنـه سـتكون هنـاك مخاطرة بتبليـغ معلومـات خاطئة وإجراء عمليـات تحليـل غـير دقيقة.

ومن الأهمية بمكان أن تتـابع البلـدان المسـاهمة بقـوات بشكل مناسب تطور الصراع المعني، وأن تزيـد مشـاركتها في الجلسات التي ستنعقد بشأنه حتى يمكـن إيجـاد التفـاعل الـلازم فيها. وعلى الرغم من أن هذه الحالات مهمة جدا، فإننا نرى أنـه لا ينبغـي قصـر الاهتمـام علـى الحـالات الـتي يحـدث فيـها انتـهاك لأمــن الموظفـين - مثـل الحـالات الـتي يتعـرض فيـها المراقبون لعمليات اختطاف.

وفي الختـام، فإننـا - كمـا أعلنـا أمـام المجلـس يـوم ١٣ تشـرين الثـاني/نوفمـبر ٢٠٠٠، وقـت اتخـاذ القــرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) بشـــأن تنفيـــذ التوصيـــات الـــواردة في تقريـــر الإبراهيمي:

”يسرنا أن المجلس يدرك أهميـة تحسـين الآليـة القائمـة للتشـاور مـع البلـدان المسـاهمة بقـوات، وأنـه في سـبيله لتنفيـذ اقتراحـات محـددة في هــذا الصـدد. وينبغـي أن تكـون الرسالة الموجهة إلى تلك المجموعة من البلدان واضحة. ونحـن بحاجة إلى الإبقاء على خط مفتوح للاتصالات المتبادلة وعقـد اجتماعــات تفاعليــة يمكــن لتلــك البلــدان التعبــير فيــها عــن شواغلها ومصالحها. وينطوي تعزيز العملية الاستشـارية علـى تيسير المشاركة في المشاورات من ناحية، وزيادة عدد الفرص المتاحــة لإجــراء تلــك المشــاورات مــن ناحيــة أخــرى.“ (S/PV.4220، ص ١٣)

لقد أدلينا بذلك البيان لأنـه لـن يكـون مـن العـدل ألا نعترف بأنـه قـد تحقـق إنجـاز كبـير لتعزيـز التعـاون فيمـا بـين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمـن والأمانـة العامـة، وهـذه هـي الركـائز الثـلاث لعمليـات حفـظ السـلام. ومـع ذلـك، مـازال هنـاك شـوط طويـل يتعين علينا أن نقطعه، وسـتكون هـذه المهمـة أيسـر لـو أبـدى المجلس الإرادة السياسـية الكافيـة لجعـل عمليـة اتخـاذ القـرارات فيـه أكـثر شـفافية فيمـا يتعلـق بإنشـاء، أو إلهـاء، أو تعديـل الولايـة الخاصـة بإحدى عمليـات حفظ السلام.

الرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): المتكلـم التـالي المـدرج على قائمتي هو ممثل السويد. أدعوه لشغل مقعـد علـى طاولـة المجلس والإدلاء ببيانه.

السـيد سـكوري (السـويد) (تكلــم بالانكليزيــة): سـيدي الرئيــس، اسمحــوا لي أن أهنئكــم وأهنــئ بلدكــم سنغافورة، على دوركم في رئاسـة المجلس وعلى المبـادرة الـتي اتخذتموها. وأود أيضا أن أشكر أعضـاء المجلس الآخرين على إتاحة هذه الفرصة لنا لكي نتكلم اليوم في هذا البند.

ويشـرفني أن أتكلـم بالنيابـة عـن الاتحــاد الأوروبي. ويحظـى هـذا البيـان بتـأييد بلـدان أوروبـا الوسـطى والشـرقية

المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - فضلا عن البلدين المنتسبين قبرص ومالطة.

ويتجلى التزام الاتحاد الأوروبي بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وبمهمة حفظ السلام الأساسية فيما تقدمه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من إسهامات من القوات، وضباط الشرطة، والمراقبين العسكريين، والأفراد المدنيين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا نظام ترتيبات قوات الاحتياط باعتباره عنصرا أساسيا في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، خصص الاتحاد الآلاف من الرجال والنساء للعمليات التي أذنت بها الأمم المتحدة في منطقة البلقان، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم مساهم بقوات، إذ تمثل مساهمته ٦٠ في المائة تقريبا من الجهد الدولي على الصعيد الميداني. وتبلغ حصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام ما يقرب من ٤٠ في المائة. وبقيامه بسداد اشتراكاته المقررة في الوقت المحدد لها وبالكامل، فإنه يضطلع بدور حاسم في ضمان استمرار أنشطة حفظ السلام بطريقة سلسة.

وتتطور قدرة الاتحاد الأوروبي على إدارة الأزمات بشكل سريع. والهدف المتوخى هو الإسهام بشكل فعال في اتقاء الصراعات وحسمها. وإدراكا منه لمسؤولية الأمم المتحدة الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يواصل التعاون بطريقة تقوم على أساس الدعم المتبادل مع الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومنظمات دولية أخرى في مجال اتقاء الصراعات، وإدارة الأزمات وحسمها بعد انتهاء الصراعات. وفي هذا السياق وضع الاتحاد الأوروبي لنفسه هدفا رئيسيا يتوخى أن يكون قادرا بحلول عام ٢٠٠٣ على أن ينشر في غضون ٦٠ يوما قوات تتكون مما يصل إلى ٦٠ ٠٠٠ فرد، وأن يوفر أسباب استمرارهم لمدة عام على الأقل. والتزم الاتحاد الأوروبي أيضا بأن يوفر بحلول عام ٢٠٠٣ على أساس التعاون الطوعي ما يصل إلى ٥ ٠٠٠ ضابط شرطة - يمكن نشر ١ ٠٠٠ منهم في غضون ٣٠ يوما للبعثات الدولية عبر مجموعة كاملة من عمليات اتقاء الصراعات وإدارة الأزمات.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي في اجتماعه الذي عقده في نيس في الشهر الماضي تصميمه على مواصلة تعزيز قدراته على إدارة الأزمات في الميدانين العسكري والمدني. ويعتزم الاتحاد الأوروبي تنسيق أنشطته بشكل وثيق مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، وكذلك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبشكل خاص فريق عمليات الرد السريع الخاص، ومع مجلس أوروبا. وتحقيقا لهذه الغاية، تقرر في نيس تحديد مجالات وطرائق التعاون الممكنة في إدارة الأزمات بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وفي ظل هذه الخلفية، يهتم الاتحاد الأوروبي اهتماما شديدا بالتعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ومن القضايا ذات الأولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي في العملية الجارية لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة للسلم والأمن وضع ولايات واضحة وذات مصداقية ويمكن تحقيقها لعمليات حفظ السلام. ويعني هذا الهدف اتخاذ عدة تدابير تشمل ضمن ما تشمل إجراء تحسين نوعي وكمي للمشاورات التي تجري بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية - وهي عملية لا بد من الحفاظ عليها طوال جميع مراحل أي عملية لحفظ السلام - بدءا من وضع الولاية ووصولا إلى تنفيذها بنجاح. لذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، الذي اتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. فهو

يمثل خطوة أولى وهامة جدا في الاتجاه الصحيح تتمشى مع الأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد تم تناول هذه القضية أيضا في تقرير الدورة الاستثنائية الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والذي نظرت الجمعية العامة فيه في الشهر الماضي. وقد شدد التقرير على ضرورة زيادة تعزيز عملية التشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وإعطائها طابعا رسميا أكثر بغية جعلها أكثر فائدة. ومن شأن هذا التطور أن يشجع أيضا المزيد من البلدان على الإسهام في هذا النشاط حسب قدراتها وعلى زيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وكذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أن عملية التخطيط داخل الأمانة العامة يمكن زيادة فعاليتها واتساقها وشفافيتها. وهناك الكثير الذي يمكن كسبه من إشراك البلدان المساهمة بقوات في كل مراحل التخطيط للبعثات الجديدة، وطوال فترة بقاء البعثة، وخصوصا فيما يتعلق بتحليل المخاطر وتحديد قواعد الاشتباك. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للأولوية التي يوليها لهذه القضية وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد جان - ماري غوينو. إن سلامة وأمن أفراد حفظ السلام مسألة تحظى باهتمام بالغ من جانب كل البلدان المساهمة بقوات. وينبغي وضع تدابير أخرى في هذا الشأن كمسألة ذات أولوية.

والاتحاد الأوروبي، إذ ينظر إلى المستقبل، مستعد للنظر بروح إيجابية في آليات أخرى يمكنها أن تعزز الرابطة بين مجلس الأمن والمساهمين بقوات. ومن بين الأفكار التي يمكن دراستها، الاقتراح الوارد في تقرير اللجنة المعنية بعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، أي ما يسمى بتقرير الإبراهيمي، بأن مشورة البلدان المساهمة بقوات إلى مجلس الأمن يمكن إضفاء طابع مؤسسي عليها بطريقة مفيدة عن طريق إنشاء أجهزة فرعية مخصصة تابعة للمجلس، على النحو المنصوص عليه في المادة التاسعة والعشرين من الميثاق.

ويود الاتحاد الأوروبي أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد من جديد تأييده لتقرير الإبراهيمي. ونحن نرحب بالعمل الذي جرى الاضطلاع به فعلا من أجل تنفيذ توصياته ومن بينها التعزيز الجزئي للأمانة العامة الذي يمكن تحقيقه بعد أن أعطت اللجنة الخامسة موافقتها في الشهر الماضي.

والاتحاد الأوروبي، بينما يرحب بهذه التطورات، يؤكد الأهمية التي يوليها لبنية تنظيمية مناسبة للأمانة العامة وإمدادها بموظفين. وهناك الكثير الذي يحتاج إليه من أجل إمداد الأمانة العامة بالموارد الكافية لتمكينها من القيام بمهامها. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاستعراض الشامل لعمليات الإدارة، والهيكل والتشغيل في الأمانة العامة والعلاقات المتداخلة بين العناصر فيها التي تتعامل مع حفظ السلام، وإلى استئناف النظر في تقرير الإبراهيمي في الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الكلمات السخية التي وجهتموها إلى كندا وإلى البلدان الأخرى التي تركت المجلس توا. وأود أيضا أن أعرب عن سروري لرؤية زملائي السابقين في المجلس وأن أرحب بالأعضاء الجدد.

وأود أن أشكركم باتخاذكم هذه المبادرة الهامة لتحسين ترتيبات التشاور مع البلدان المساهمة بقوات. وتود حكومتي أيضا أن تعرب عن ارتياحها إزاء استجابة المجلس بسرعة وبشكل شامل لتقرير الإبراهيمي، باعتماد القرار

١٣٢٧ (٢٠٠٠) الذي يؤكد بوضوح كثيرا من شواغل البلدان المساهمة بقوات.

(تكلم بالانكليزية)

بالإضافة إلى هذا، أصدر مجلس الأمن خلال العقد الماضي بيانين رئاسيين بشأن كيفية عقد مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. وللأسف، فإن المبادئ الواردة في هذين البيانين لم يتم التقيد بها في السنوات الماضية. ولكن حتى لو تم التقيد بها، فإن إيصال المعلومات إلى البلدان المساهمة بقوات لم يكن من شأنه أن يكون كافيا من الناحية العملية. إن المسألة ليست اتصالات أو مشاورات، حتى وإن كانت التحسينات ممكنة هنا. المسألة هي التعاون والشراكة.

إننا لم نجد بشكل جماعي طريقة تجعل البلدان المساهمة بقوات جزءا من عملية صنع القرار لعمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة، منذ بداية أية بعثة إلى نهايتها. وقد حان الوقت لنا جميعا لحصر خبرتنا الجماعية. وهناك أدلة كثيرة على أن المشاورات التي يجريها المجلس مع البلدان المساهمة بقوات ضرورية، ولكنها غير كافية. وآراء المساهمين بقوات ليست ببساطة مُدخلا في أي قرار يُصدره المجلس؛ وإنما هي جوهرية للقرارات الفعالة ويجب أن يكون لها وزنها الكامل.

إن أية عملية لصنع القرار تأخذ بوجهات نظر البلدان المساهمة بقوات أو تتركها ببساطة تخاطر بنبذ تلك الحكومات وتعرض أية بعثة للفشل. خلال الخريف الماضي، انسحب بلدان مساهمان بقوات كبيران من أكبر عملية سلام تابعة للأمم المتحدة، وذلك كما قالا على الأقل بشكل جزئي، لأنهما لم يشعرا بأن آراءهما استُمع إليها أواستجيب لها.

إن مجلس الأمن والأمانة العامة يجب أن يكونا قادرين على كسب ثقة الحكومات المساهمة بقوات - وهي الحكومات التي وضعت مواطنيها الجنود على طريق الخطر - بأن استراتيجية ومفهوم العمليات لبعثة جديدة وتنفيذها سليمان. والحكومات المساهمة بقوات يجب أن تكون واثقة أيضا بأنها سترسل قواتا أو أفراد شرطة للخدمة في إطار بعثة قادرة ذات قيادة فعالة. وتلك الثقة تجيء من التعاون والمشاركة، وليس من الإخطار ولا حتى من مجرد المشاورات.

نحن بحاجة إلى التفكير معا بشأن العلاقة بين المجلس والمساهمين بقوات. وبحاجة إلى إيجاد طريقة لإدماج أولئك المساهمين بقوات في عمليات صنع القرار في المجلس. إننا جميعا متفقون بشأن هذه المسألة: مسألة فعالية الأمم المتحدة.

بموجب المادة الثالثة والعشرين من الميثاق، يتحمل المجلس المسؤولية الدستورية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ولقد لوحظ في كثير من الأحيان أنه لا يتحمل المسؤولية وحده. وتعزيز عمليات السلام تحد نواجهه جميعا. ويجب ألا يستعصي على أعضاء الأمم المتحدة أن يجدوا طريقة ابتكارية فعالة للتقدم بهذه العملية. وإذا كان أعضاء المجلس يرفضون تشاطر السلطة فينبغي عليهم عندئذ أن يتحملوا مسؤولية توفير القوات المطلوبة. ومن ناحية أخرى، إذا كانت البلدان المساهمة بقوات أو التي يحتمل أن تُساهم بقوات غير قادرة على أن تجتمع على توافق آراء، فعندئذ ينبغي لها أن تستخلص النتيجة المناسبة.

خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة قدمت كندا دراسة طرحت فيها توصيات محددة بشأن رد الفعل السريع لحالات الأزمات. واعترفت الدراسة بضرورة الشراكة بين مجلس الأمن والمساهمين بقوات والأمانة العامة. وبالتحديد، اقترحنا أن يُنشئ مجلس الأمن والمساهمون بقوات لجنة

مشتركة لكل عملية سلام. ونعتقد أن هذه الفكرة لا تزال صحيحة. وأنا أدرك أننا في ١٩٩٦ أنشأنا بشكل جماعي لعملية زائير التي أجهضت والتي كانت تقودها كندا – لجنة مشابهة. كانت هناك نواة منشأة لإدارة البعثة وإعطاء التعليمات لها وكانت، طوال بقاء العملية، مبادرة ناجحة.

إن المجلس والمساهمين بقوات يجب أن يعملوا بدعم من الأمانة العامة، في شراكة بروح من التعاون في إطار إدارة متكاملة، بدلا من الالتقاء ببساطة أحيانا فيما أصبح إلى حد كبير تمثيلية رتيبة.

لقد استمعنا إلى أفكار جيدة عديدة صباح اليوم، بما فيها تلك التي ناقشها بتفصيل كبير ممثل الهند الدائم. وفي الأيام القليلة القادمة سنوزع، نحن، كندا، ورقة تتناول بالتفصيل بعض أفكارنا بشأن الخطوات المقبلة التي قد يرتئي المجلس اتخاذها لتعزيز ترتيبات التعاون. وتوجد نقاط التقاء كثيرة بين النهج الهندية والكندية.

ويحدونا الأمل أن يجد المجلس والمساهمون بقوات أن هذه المقترحات جديرة بالدراسة الجادة. إننا، بعد ست سنوات من البيان الرئاسي الذي نوهت به في البداية، نؤكد النتيجة الضمنية التي يخلص إليها المجلس اليوم: أن الوقت قد حان لمواجهة احتياجات اليوم. إن فشلنا في القيام بذلك يجعل من الأصعب على الأمم المتحدة أن تستجيب بطريقة حسنة التوقيت وفعالة عندما تقتضي الأحوال بعثات سلام. والنجاح في القيام بهذا من شأنه أن يساعدنا جميعا على وضع عملية لصنع القرار تجمع بين السلطة والمخاطر. ومن الأساسي بشكل أكبر، أن القيام بذلك سيساعد الأمم المتحدة على الوفاء بالتوقعات العظيمة لكثيرين حول العالم يعتمدون الآن ومستقبلا على الأمم المتحدة – أي علينا نحن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيبرس (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على تولي بلدكم، سنغافورة، رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتوجه لبلدكم والدول الأعضاء الجدد في المجلس بالتهنئة، وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم خلال العامين القادمين في المجلس.

وأتوجه إليكم، سيدي الرئيس، كذلك بالشكر لقيامكم بتنظيم هذه الجلسة الهامة لتناول الحاجة العاجلة إلى تعزيز العلاقة والمشاورات بين الدول المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة ومجلس الأمن باعتباره أحد أهم الجوانب التي يجب الاهتمام بها في إطار المجهودات القائمة للارتقاء بدور وقدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

تكتسب هذه الجلسة، في رأينا، أهمية خاصة ليس فقط لأنها تعد الأولى من نوعها وإنما أيضا لأنها تأتي في أعقاب صدور تقرير الأخضر الإبراهيمي والتجربة التي عاصرتها العديد من الدول المساهمة في عملية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مع المجلس أثناء الأزمة التي اندلعت في سيراليون منذ شهر أيار/مايو الماضي. ووفد مصر يود في هذه المناسبة إبراز الملاحظات المحددة التالية حول الموضوع الذي نحن بصدده اليوم، خاصة وأن مصر من الدول التي لها خبرة طويلة وعميقة في مجال المساهمة في عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٠.

أولا، إن هدف تعزيز العلاقة بين الدول المساهمة بقوات ومجلس الأمن ينبغي أن ينظر إليه من زاوية تحقيقه لأكبر قدر ممكن من التناسق والتجانس في عمل المنظمة المرتبط بتسوية المنازعات. لذلك فإن الأمر يحتاج، كما سبق أن أوضحنا في أكثر من محفل، إلى تقنين وتأسيس أسلوب التشاور بين الدول المساهمة والمجلس في كافة مراحل صياغة الولايات الممنوحة لأي عملية من عمليات حفظ السلام،

وفي كافة الخطوات التي يتخذها المجلس لتعديل أو مراجعة أو تمديد أو إنهاء الولاية والمهام التي تصاحبها. كما أن هذه المشاورات يجب أن تنسحب على الدول التي يحتمل مشاركتها بقوات في عملية ما في المراحل المتقدمة التي تلي تقدم الأمين العام بمقترحاته لمجلس الأمن حول إنشاء وإيفاد العملية، حتى تصدر الولاية واضحة وقابلة للتنفيذ.

ثانيا، إن الغاية الأساسية التي يجب أن نسعى جميعا إلى تحقيقها ينبغي أن تتعدى مجرد الاستماع إلى الدول المساهمة وتبادل الرأي معها حتى لو تم ذلك على النحو المؤسس والمقنن الذي ندعو إليه. فالمطلوب هو أن تؤدي الإجراءات التي يمكن الاتفاق عليها لتعزيز العلاقة بين الدول المساهمة بقوات ومجلس الأمن إلى إشراك هذه الدول في عملية صنع القرار داخل المجلس في كافة مراحل إنشاء ونشر وسحب عملية حفظ السلام، وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة، وذلك على النحو الوارد بوضوح في المادة ٤٤ من الميثاق. وللأسف فإن الهوة ما زالت عميقة بين مطالب الدول المساهمة التي تتمسك بهذا الموقف وبين موقف مجلس الأمن الذي لا يزال على اقتناعه بأن الهدف من تعزيز المشاورات – وأقتبس هنا من القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) ذاته – هو لمجرد

”تحسين فهم الدول المساهمة للوضع في الميدان وللولاية والمهام المطلوب تنفيذها“. (القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، المرفق، الجزء الأول، الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة)

ثالثا، عندما يدرك مجلس الأمن أنه لا يمكن أن يستمر في رفضه للمطالب المشروعة للدول المساهمة بقوات في المشاركة في عملية صنع القرار داخل هذا المحفل، وعندما يعي أنه لا يمكن أن يستمر في تجاهله لآراء الدول التي تعرض أرواح أبنائها للخطر لتنفيذ مهام عسكرية يحددها المجلس وتتسم بالمخاطرة واستخدام القوة، عندئذ فقط يمكن لنا أن نصل إلى العلاقة التي نصبو إليها بين المجلس والدول المساهمة بما يجنبنا تكرار التداعيات التي أحدثها غياب مثل هذه العلاقة في الماضي، وعندئذ فقط سنتمكن من تجاوز أحد أكثر الجوانب السلبية التي شابت اضطلاع المنظمة الدولية بمسؤولياتها في مجال عمليات حفظ السلام.

رابعا، على الرغم من أن مجلس الأمن استحدث مؤخرا فكرة عقد اجتماعات خاصة مع الدول المساهمة كأسلوب مبتكر للاستماع إلى آراء وملاحظات هذه الدول، فإننا ما زلنا نطالب بأن يتم وضع آليات ثابتة تقنن هذه المشاورات بحيث لا يقتصر انعقادها لمجرد قيام المجلس بإيفاد بعثة من أعضائه إلى الموقع الذي يستضيف عملية ما، أو لمجرد اطلاع الدول المساهمة على نتائج زيارة مثل هذه البعثات لدى عودتها. كما نطالب بأن يستجيب المجلس لرغبة أية دولة من الدول المساهمة بقوات لعقد مثل هذه الاجتماعات بناء على طلبها وخاصة عندما يتعلق الأمر باعتزام المجلس تعديل أو مراجعة ولاية عملية ما أو عندما يشهد موقع المهمة تدهورا ملحوظا في الأوضاع الأمنية يؤثر على أمن وسلامة أفراد هذه العملية. ووفد مصر، إذ يرى أن ما جاء في قرار المجلس ١٣٢٧ (٢٠٠٠) حول هذه المسألة يمثل خطوة أولية إيجابية إلى الأمام، لا يزال يتطلع إلى قيام مجلس الأمن باتخاذ الخطوة اللاحقة اللازمة للاتفاق على الآليات المحددة التي تقنن أسلوب هذه المشاورات على النحو الذي يأخذ في اعتباره النقاط سالفة الذكر ويضعها موضع التنفيذ.

السيد الرئيس، إذا كنا نتوجه إليكم بالتحية مرة أخرى على تنظيمكم لهذه الجلسة والسماح لوفود الدول المساهمة بإبداء ملاحظاتها قبل إلقاء وفود الدول الأعضاء في مجلس الأمن لكلماتها، اسمحوا لي في النهاية أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن تقوية العلاقة بين الدول المساهمة والمجلس تعد واحدة فقط من الجوانب الأساسية التي يجب أن نعمل

علـى معالجتـها في إطـار مسـاعينا الجماعيـة ومسـؤولياتنا المشتركة لإصلاح عمليات حفظ السلام. فبعد أن خرجت الجمعيـة العامـة بعـدد مـن التوصيـات المحـددة لتعزيـز إدارة عمليات حفظ السلام والقطاعات الأخـرى داخـل الأمانـة العامة المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، تبقـى مسـألتان أخريان يجب أن تحظيا باهتمام مماثل: الأولى، هي تأمين قيام كافة الدول بسداد حصصها المقررة ومتأخراتها في ميزانيات المنظمة، حتى يمكن أن تقف عمليـات حفـظ السـلام علـى قواعـد ماليـة ثابتـة تضمـن توفـير الاحتياجـات العسـكرية واللوجستية اللازمـة للقـوات المشـاركة في هـذه العمليـات؛ والثانية، هي أهمية قيام الدول الغربية الكبرى بمراجعة موقفـها مـن الامتنـاع عـن المشـاركة في عـدد مـن عمليـات حفـظ السـلام، وخاصـة في القـارة الأفريقيـة، بدعـوى أن هـذه العمليات تتسـم، من وجهـة نظرهـا، بقـدر غـير مقبـول مـن المخاطرة.

الرئيـس (تكلـم بالانكليزيـة): المتكلـم التـالي علـى قائمتي ممثل زامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موسامبا شيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): بـادئ ذي بـدء، يـود وفـدي أن يـهنئ الأعضـاء الجـدد غـير الدائمـين في مجلـس الأمـن. ونحـن علـى ثقـة بـأهم سـيكون بوسعهم أن يقدموا إسهاما كبيرا في أعمال المجلس. كما يـود وفـدي أن يعرب عـن عميق امتنانه للأعضـاء غـير الدائمـين السابقين في المجلس للطريقة المثالية التي اضطلعوا بمسؤولياهم من خلالها.

اسمحـوا لي يـا سـيدي الرئيـس بـأن أهنئكـم علـى اضطلاعكـم برئاسـة مجلـس الأمـن لشـهر ينـاير ٢٠٠١، في بدايـة ألفيـة جديـدة. وأود أن أسـجل أيضـا تقديـر بلـدي لمبادرتكم بعقد هذا الاجتماع اليوم. ولا يسعنا إلا أن نوافق موافقـة كاملـة علـى أن هـذه لحظـة مناسـبة لاسـتعراض الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز فعاليـة عمليـات الأمـم المتحدة لحفظ السلام. كما أن الوقـت مـوات للإفـادة مـن الحمـاس الـذي ولّـده تقريـر الفريـق المعـني بعمليـات الأمـم المتحدة للسلام.

وإسـهاما مـني في مناقشـات اليـوم سـأقتصر في ملاحظاتي على نقطتين: أولا ضرورة أن تتسم عمليات حفظ السلام بولايات واضحة ذات مصداقية وقابلة للتحقيق، وأن تتمتع بموارد مناسبة، وثانيا الحاجة إلى تعميق التعاون وتوثيق المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وزيادة جدواها.

ومع أننا نجد من الأمور المشجعة عزم المجلس على توفـير ولايـات واضحـة ذات مصداقيـة وقابلـة للتحقيـق لعمليات حفظ السلام، فقد ساءنا أن نلاحظ ضآلة الاهتمام الذي يولى لقضية عدم توافر الموارد الكافية لهذه العمليات. إذ أن الافتقار إلى الموارد المناسبة قد أدى إلى فشل عدد من عمليات حفظ السلام في العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا. وعليه فإن وفدي يناشد المجلس مناشدة قوية أن يتصدى بشكل جدي لهذه المسألة.

ودعوني أثني على أعضاء مجلس الأمن على قبولهم توصيات فريق الإبراهيمي بشأن إجراء المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. ومن الأمور المشجعة التركيز على أهمية إيجاد نظام محسن للتشاور بين البلدان المساهمة بقوات وبين الأمين العام ومجلس الأمن.

ومع ترحيبنا بالخطوات التي اتخذها مجلس الأمن حتى الآن، فإننا نرى أنها لا ترقى إلى المستوى المتوخى في تقرير الإبراهيمي، أو ما نصبو إليه نحن البلدان المساهمة بقوات.

وينبغي أن يشرك المجلس البلدان المساهمة بقوات في عملية المشاورات على نحو مؤسسي ذي معنى. وينبغي لهذه

العملية أن تبدأ في أولى مراحل إعداد عملية حفظ السلام، وأن تستمر حتى تستكمل هذه العملية.

وتنص الفقرة ٦١ من تقرير الإبراهيمي على أن البلدان المساهمة بوحدات عسكرية مشكّلة في إحدى العمليات ينبغي أن تدعى لحضور إحاطات الأمانة العامة لمجلس الأمن بشأن الأزمات التي تؤثر على سلامة وأمن أفراد البعثة أو المتصلة بتغيير ولاية البعثة أو إعادة تفسير ولايتها من حيث استخدام القوة. ويود وفدي أن يشير إلى أنه ينبغي كلما جرى التفكير في استخدام القوة أن يلتزم المجلس بأحكام المادتين ٤٣ و٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نرحب بالجهود التي بذلها مجلس الأمن بشأن المشاورات. بيد أننا كنا نرى بذل المزيد لجعلها أكثر جدوى. فاشتراك البلدان المساهمة بقوات في مرحلتي التخطيط والتنفيذ ستفيد كثيرا في تحسين القيام بعمليات حفظ السلام.

فقد كانت المشاورات المعقودة مع أعضاء مجلس الأمن قبل بعثتي سيراليون وتيمور الشرقية وبعدهما مفيدة للغاية. ولكن للأسف لا يمكن أن ينسحب نفس القول على الاجتماعات التقليدية التي تعقدها البلدان المساهمة بقوات لمناقشة تقارير الأمين العام.

ويود وفدي أن يعرب عن موافقته على ما ذكرته وفود أخرى من أنه بغض النظر عن أحكام النظام الداخلي المؤقت للمجلس فلا ينبغي أن تعقد الاجتماعات التقليدية للبلدان المساهمة بقوات أو الاجتماعات الرسمية السرية لمجلس الأمن في قاعة المجلس. بل ينبغي أن تتخذ شكلا تسمح بتبادل وجهات النظر بحرية بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأن تشمل تقديم الإحاطات الموضوعية اللازمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي غبطتي أن أراكم يا سيدي الرئيس في مقعد الرئاسة. وأود أولا أن أشيد بكم وبأعضاء وفد سنغافورة على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام، وعلى ما أخذتم به من التجديد بالسماح لغير الأعضاء بالتكلم أولا. ونأمل أن تشجع هذه المبادرة بالفعل على حدوث مزيد من تبادل الآراء.

وقد طلب السفير محبوباني إلينا أن نقصر بياناتنا على ما قل ودل، وسأحاول أن أرضيه. وأود أن أشرح بإيجاز سبب اهتمام نيوزيلندا الخاص بهذا الموضوع، وما نودّ تحقيقه كمحصلة له.

وكما ذكر السفير ليستر ممثل الأرجنتين قبلي، فإن نيوزيلندا والأرجنتين أثناء عملهما كعضوين في مجلس الأمن في عام ١٩٩٤، ربما كانا رائدتين في السعي لإضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات من أجل إتاحة عقد مشاورات مناسبة مع الأعضاء من خارج المجلس. وقد بدأت رسالتنا المشتركة الموجهة إلى رئيس المجلس في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1063) بدحرجة الكرة وأفضت إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات التي حددها البيان الرئاسي الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/62).

وقد سعينا لهذه التحسينات بسبب التزامنا بالدور الأساسي للأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وبسبب اهتمامنا بأن نرى المنظمة وقد تحسن أداؤها في وجه بعض التحديات الجسام آنذاك. ذلك الالتزام لم يفتر أبدا. فقد كانت نيوزيلندا مساهمة في عمليات الأمم المتحدة

عن طيب خاطر على مدى نصف قرن. ومشاركتنا الحالي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عند أعلى مستوياتها. فأكثر من ٣٠ في المائة من جيش نيوزيلندا يشارك حاليا في حفظ السلام. ونحن ممثلون في عمليات في آسيا وأفريقيا وأوروبا، وأكبر مساهمة وحيدة لنا هي كتيبة مدعمة في تيمور الشرقية.

لذلك فإن لدينا،كما نرى، ما يؤهلنا بقوة لأن نتطرق إلى مسألةتعزيز التعاون مع الدول المساهمة بقوات، ومن المنظور الذي يكفله الميثاق، بموجب المادة ٤٤، بأن للبلدان المساهمة بقوات غير الأعضاء في مجلس الأمن الحق في أن يستمع إليها المجلس على أدنى تقدير. وكما أشار آخرون فإن الميثاق يتحدث عن دعوة البلدان المساهمة بقوات إلى المشاركة في القرارات التي يتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بنشر وحداتها. ويجب أن تكون هذه نقطة البداية عند النظر في إمكانية إنشاء آليات جديدة والقضايا الإجرائية التي تترتب على ذلك. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذه المادة يجب أن تولى الثقل الذي هي جديرة به في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القرن الحادي والعشرين

وعلى الورق تحسنت الأمور منذ عام ١٩٩٤. ويتكلم قرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، الذي اتخذ قبل شهرين فحسب على سبيل متابعة تقرير الأبراهيمي، عن تعزيز النظام الحالي للمشاورات بشكل ملموس من خلال عقد جلسات سرية مع البلدان المساهمة بقوات. وحتى قبل اتخاذ ذلك القرار، شعرنا بالتشجيع إلى حد كبير نظرا لعقد جلسة سرية بين المجلس وبين المساهمين بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ونحن نأمل بشدة أن تستخدم صيغة هذه الجلسة كنموذج لتنفيذ عقد جلسات سرية وفقا للقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠).

ومن بين السمات الرئيسية لجلسة ٤ تشرين الأول/أكتوبر تقديم إحاطة إعلامية ممتازة من وكيل الأمين العام السيد غويانو بشأن إطار العمل السياسي الحالي، وإجراء تقييم عسكري من الدرجة الأولى للوضع الذي تواجهه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قدمه اللواء فورد، والاستعداد الذي أبداه رئيس مجلس الأمن في ذلك الوقت السفير أنجابا، ممثل ناميبيا، لأن يرى تبادلا حرا وصريحا للآراء بين المشاركين. ويجب أن يتوفر الإعداد الجيد لمضمون الجلسات المتعلقة بالمشاركين بقوات، مثلما حدث في تلك الحالة. فإذا كان المجلس سينظر، بصفة خاصة، في أية اقتراحات لكي يجري تغييرا ملموسا في ولاية قوة أو حجمها، فإننا من جانبنا، نتوقع أن يُزود أعضاء المجلس والمساهمون بقوات بتقييم عسكري كامل في مثل هذه الجلسات، وقد أستمعنا هنا اليوم إلى عدد من المساهمين الآخرين بقوات الذين يشاركون في وجهة النظر هذه بشكل واضح.

وحسن التوقيت شرط مسبق ضروري أيضا إذا كان يراد للجلسات التي تعقد بين المجلس والمساهمين بقوات أن تكون لها قيمة. واسمحوا لنا أن نحيّي جهودك يا سيادة الرئيس، على الطريقة التي قررتم بها عقد جلسات مع المساهمين بقوات في العمليات الأربع التي تنتهي ولاياتها في هذا الشهر وهي - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا - قبل نظر المجلس فيها بوقت كاف.

إن تعزيز التعاون مع المساهمين بقوات له أهمية كبيرة لدى عواصمنا ولا سيما لأن عمليات الأمم المتحدة تتزايد تعقيدا وخطورة أكثر فأكثر. وينبغي أن نكون قادرين على أن نبرهن لبرلمانات بلداننا وشعوبها على أن الطريق مفتوح أمامنا للمشاركة في صنع القرارات التي تمس رجالنا ونساءنا

العاملين في القوات المسلحة. وبالمثل، ففي هذه الأيام التي يمكن لعدد قليل فحسب من أعضاء المجلس أن يعدوا من بين البلدان الأساسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة، يبدو أن من المحتم على أعضاء مجلس الأمن التماس آراء البلدان المساهمة بقوات، وخاصة بشأن المسائل المتعلقة بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وحسبما برهن وفدي في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في نيسان/أبريل ١٩٩٤، هناك علاقة متبادلة مباشرة بين استعداد الدول الأعضاء للالتزام بتوفير أفراد لعمليات الأمم المتحدة وبين مستوى الارتياح للآليات المطبقة للتشاور.

وأخيرا، ثمة تعليق بشأن فكرة إنشاء لجنة فرعية خاصة تابعة للمجلس معنية بعمليات حفظ السلام. وإننا نذكر بأن تقرير الأبراهيمي قد رأى في الفقرة ٦١ بالفعل أن المشورة التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات إلى مجلس الأمن يمكن أن تتخذ الطابع المؤسسي بشكل مفيد من خلال إنشاء أجهزة فرعية مخصصة تابعة للمجلس. ونرى أنه ينبغي في الواقع إنشاء لجنة رسمية. واللجنة التي يرأسها الرئيس، ينبغي أن تضم جميع أعضاء المجلس وكل دولة عضو تسهم بوحدات مشكلة بالكامل في عمليات حفظ السلام المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وعلى اللجنة أن تعقد جلسات منتظمة، بالإضافة إلى اجتماعها لكي تناقش عمليات انتشار جديدة، وولايات جديدة وتغييرات هامة أخرى في عملية ما، بما في ذلك تخفيض القوات. وقد يكون هناك مجال لإنشاء لجنة فرعية غير رسمية، ربما تجتمع على مستوى الخبراء مع موظفين رسميين من إدارة عمليات حفظ السلام، لمساعدة اللجنة. ونأمل أن يجري بحث هذه الأفكار أكثر من ذلك.

وموجز القول، إننا نهنئكم يا سيادة الرئيس، على استخدام منصبكم في هذا الشهر للتركيز على مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة لأعضاء الأمم المتحدة أجمعين. لقد ضربتم المثل على كيفية إدارة أعمال المجلس بطريقة تتيح مراعاة مصالح البلدان المساهمة بقوات على النحو الواجب. ونحن نتطلع إلى مزيد من الإسهام بحيث يمكننا التوصل إلى توصيات محددة تؤدي إلى إيجاد علاقة أفضل بين الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين بالنيابة عنا وبين تلك البلدان التي توفر بشكل أساسي الوسائل لتنفيذ قرارات هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أقدم تهانئ وفدي القلبية إليكم، سيدي الرئيس، بمناسبة تولي سنغافورة رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير، وأن أعرب عن سعادتي لرؤيتكم وأنتم تترأسون جلسة المجلس صباح اليوم. وأننا نشيد بكم وبوفدكم على تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في وقتها المناسب كمتابعة مفيدة لمداولات المجلس السابقة بشأن هذا الموضوع. وأود أيضا أن أشيد بالسفير لافروف، ممثل الاتحاد الروسي، على إدارته الفعالة للمجلس في الشهر الماضي. ويسعدني أيضا أن أحيّي الأعضاء الجدد في المجلس، وأحيّي بالطبع، زملائي السابقين في المجلس، وأتمنى لهم كل النجاح.

وأود أن أتقدم بالشكر للسفير كيشوري محبوباني على تقديمه ورقة المعلومات الأساسية لكي تساعدنا في التحضير للمشاركة في المناقشة. كما أعرب عن تقديري للاستماع إلينا، نحن غير الأعضاء في المجلس، قبل أعضاء المجلس. وإننا نشيد بالرئاسة السنغافورية على تقديمها هذا النهج الابتكاري المحمود. وحسبما بيّن السفير محبوباني في رسالته إلى الأمين العام المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، فإن هناك حاجة واضحة لزيادة التشاور بين البلدان المساهمة بقوات وبين مجلس الأمن والأمانة العامة. ومازال في

الإمكان إنجاز الكثير في هذا المجال. والواقع أن هذا الموضوع قد نوقش في عدد من المناسبات، سواء في المجلس أو في الجمعية العامة. وقد أبرز فريق الإبراهيمي المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هذه الحاجة إلى تعزيز المشاورات وأصدر عددا من التوصيات أقرها مجلس الأمن والجمعية العامة فيما بعد من خلال قرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وقرار الجمعية العامة ٥٥/١٣٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

ومن بين هذه التوصيات التوصية المتعلقة بأهمية إجراء المشاورات المتواصلة المركزة المتعمقة بين المجلس وبين البلدان المساهمة بقوات التي تتجاوز مجرد الجلسات العادية للبلدان المساهمة بقوات التي يترأسها رئيس المجلس. وماليزيا، شأنها شأن غيرها من البلدان التي شاركت في عمليات حفظ السلام تؤمن على الدوام بالحاجة إلى إيجاد آلية ذات طابع رسمي للمشاورات بين المجلس وبين البلدان المساهمة بقوات لإنفاذ المادة ٤٤ من الميثاق التي تنص علي مشاركة البلدان المساهمة بقوات في قرارات المجلس المتصلة بعمليات حفظ السلام التي تشارك قواها المسلحة فيها. وقد أشرنا في الماضي إلى مجالات محددة لإجراء مزيد من المشاورات، تضمنت فيما تضمنته، أولا، حين يتم إنشاء ولاية جديدة لعمليات حفظ السلام؛ وثانيا، حين ينظر في مفهوم أو في خطة عملية لحفظ السلام؛ وثالثا، حين ينظر في تمديد ولاية عملية من عمليات حفظ السلام؛ ورابعا، عندما ينظر في تعديل جوهري لولاية عملية قائمة لحفظ السلام - بما في ذلك توسيع أو تضييق نطاقها، وتغيير قواعد الاشتباك، وإدخال مهام أو عناصر جديدة؛ وخامسا، حين تحدث تطورات هامة، يرى الأمين العام أو أعضاء مجلس الأمن أو البلدان المساهمة بقوات، أن من شأن هذه التطورات أن تضر بالعملية و/أو بقدرتها على إنجاز مهمتها من الناحية المادية؛ وأخيرا، حين ينظر في سحب العملية كليا أو جزئيا.

وبينما لا نزال نرى ضرورة وجود جهاز فرعي للمجلس ينسق المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، فإننا نرحب بالآلية التي أنشئت مؤخرا لما يسمى ”بالجلسات السرية“ بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات كخطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل ألا تكون هذه الجلسات مجرد اجتماعات قصيرة، بل مناقشات جادة بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة بشأن جميع القضايا المتعلقة بعمليات محددة لحفظ السلام. ويجب أن تعقد كلما دعت الضرورة، وبخاصة في المناسبات التي عددها سابقا. ونأمل ألا تكون هذه الآلية الجديدة ترتيبا مخصصا بل أن تكون آلية رسمية تجسد روح المادة ٤٤ من الميثاق.

ورغم آلية الجلسات السرية، قد تكون هناك حاجة إلى الإبقاء على آلية جلسات منتظمة للبلدان المساهمة بقوات تستكمل الجلسات السرية. ومع ذلك، يمكن لجلسات البلدان المساهمة بقوات أن تكون أكثر تفاعلا وفائدة وأن تحتوي على قدر أقل من الطقوس إذا عقدت قبل تجديد عمليات حفظ السلام بوقت طويل وليس بوقت قصير كما يحدث كثيرا. ولتوفير المزيد من الشفافية، يجب أن يكون هناك استعداد متزايد لتشاطر المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات حول الحالة في الميدان. وبينما نرحب بالحاجة إلى السرية، إلا أن الافتقار إلى المعلومات كثيرا ما يؤدي إلى سوء تفسير الأحداث، بل إلى تشويهها، وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى ردود فعل سلبية في عواصم البلدان المساهمة بقوات، وبخاصة في الحالات العصيبة، كما كانت الحالة في سيراليون. وتسوء الحالة عندما تأتي مباشرة من الميدان تقارير غير مؤكدة من مصادر غير الأمانة العامة للأمم المتحدة. وكما هو الحال في حالة الجلسات السرية بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، فإن تحدي جعل جلسات البلدان

المساهمة بقوات أكثر فائدة لا يقع على عاتق المجلس والأمانة العامة فحسب، بل وأيضا على عاتق البلدان المساهمة بقوات نفسها.

وفيما يتعلق بقضية الفجوات في الالتزام بالمساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، هناك أسباب عديدة لذلك، ليس أقلها التأخر في تعويض البلدان النامية عن تكلفة عمليات حفظ السلام، مما يؤدي إلى صعوبات اقتصادية وسياسية على حد سواء للبلدان المساهمة بقوات من العالم النامي. وهناك أيضا قضية سلامة القوات وأمنها في مناطق عمليات حفظ السلام، والقضية الحساسة سياسيا للمخاطر المقبولة التي يتحتم على البلدان التي يمكن أن تسهم بقوات أن تبت فيها قبل أن تقرر الالتزام بقوات. وتتعقد المشكلة أحيانا من جراء الحالة القائمة في الميدان. وهناك كذلك قضية الافتقار إلى المعدات الكافية، وأحيانا التدريب، وهي قضية تعترض طريق الاستجابة السريعة والإيجابية لطلبات الأمم المتحدة الإسهام بقوات، وبخاصة من البلدان النامية.

ويجب أن نولي المزيد من التفكير للتغلب على هذه المشكلة المتعلقة بالفجوات في الالتزام. ومن الواضح أن التعويض يجب أن يجري في وقت مبكر وفي الموعد المحدد حرصا على توليد الدعم السياسي الضروري في البلدان المعنية التي يحتمل أن تسهم بقوات. وقد تحسم المشكلة بسرعة بحل قضية الأنصبة المقررة الجديدة. وفيما يتعلق بالأمن، من الواضح أنه لن ترغب أية حكومة في إرسال قواتها إلى أماكن محفوفة بالخطر، كما أن كل حكومة سترغب في الحصول على ضمانات بمستوى مقبول من الأمن قبل أن تلتزم بالإسهام بقوات. ونثق أنه بمقتضى هذا الشكل الجديد للمشاورات المعززة، فإن البلدان التي يحتمل أن تسهم بقوات ستقدر تقديرا أكبر ولاية عملية حفظ السلام قيد النظر، التي يمكن أن يجري تيسيرها عن طريق مشاركة هذه البلدان بشكل أكبر في تخطيط هذه الولاية.

وفيما يتعلق بمسألة التدريب والمعدات، نرى أنه يمكن الاضطلاع بالمزيد من جانب البلدان المتقدمة النمو، بمشاركة نظرائها في العالم النامي، التي قد يكون لديها موارد من القوة العاملة ونقص في الأموال اللازمة. وهذا الدعم التسويقي والتدريبي من البلدان المتقدمة النمو يمكن أن يمّكن البلدان النامية من تقديم إسهامها في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، فإن هذا لا يبرر التقسيم الصارم للعمل بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، الذي تقدم بمقتضاه البلدان المتقدمة النمو الوسائل الاقتصادية لعمليات حفظ السلام بينما تقدم البلدان النامية القوة العاملة. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مسؤولية دولية تتشاطرها جميع الدول الأعضاء في المنظمة من جميع جوانبها، إلا أنه يمكن القول، وقد أمكن القول بالفعل، أن هناك حاجة إلى تقديم الدعم التسويقي والتدريبي وغير ذلك من الدعم التقني من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية التي يحتمل أن تسهم بقوات، حتى إذا شاركت البلدان المتقدمة النمو نفسها مشاركة فعالة في عمليات حفظ السلام.

ويجب أن يكون هناك استخدام أكبر لترتيبات القوات الاحتياطية بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والبلدان التي يحتمل أن تسهم بقوات. ويجب تدعيم هذا الترتيب، ليس بإشراك بلدان أكثر فحسب، بل الأهم من ذلك، بالحصول على الموارد المتاحة لتلك البلدان من أجل عمليات حفظ السلام في الحاضر والمستقبل. والممارسة التي تضطلع بها الأمانة العامة لمراقبة وتقييم هذه الأصول هي تحرك في الاتجاه السليم نرحب بها.

ولكي نستخدم ترتيبات القوات الاحتياطية استخداما كاملا، يجب أن تعطى البلدان التي تدخل في هذا

الـترتيب أولويـة المشـاركة في عمليـات حفـظ السـلام، وأن يجري النظر في جهودها أولا قبل أن ترفض لأسباب معينـة يتعين توضيحها للبلدان التي يحتمل أن تسهم بقوات. وذلـك مـن شـأنه أن يزيـد مـن تدعيـم الالـتزام بترتيبـات القـوات الاحتياطيـة بـدلا مـن أن يضعفـه. وسـنقترح أنـه، متابعـة للممارسـة الجاريـة لرقابـة هـذه الأصـول وتقييمـها، يجـب الاضطلاع بجهود جادة لتقييمها، وتحديثها عند اللزوم، وفقا للحد الأدنى لمعايير الأمم المتحدة من خلال الدعم التدريبي والتقـني مـن الأمانـة العامـة و/أو البلـدان المتقدمـة النمـو الشـريكة، بحيـث تكفـل استعدادها لنشـر عمليـات حفـظ السلام في الوقت اللازم. وفي هذا الصـدد، قـد يكـون مـن الواجب إيـلاء اعتبار جاد، لا لتحديث كلية موظفي الأمم المتحدة في تورينو فحسب، بل أيضا لإنشاء كليات إقليمية لموظفـي الأمـم المتحـدة توفـر التدريـب الـلازم للموظفـين العسكريين في البلدان المساهمة بقوات، بالإضافة إلى الدعـم الجاري المقدم إلى المراكز الوطنية لحفظ السلام. وهناك طرق مبتكرة لإنشاء كليات الموظفين هذه، بالتعاون مـع الـدول الأعضاء، دون اللجوء بالضرورة إلى البداية من أول الطريق. وإذا جرى تزويد ترتيبات القوات الاحتياطية هذه بالموظفين المدربين واستخدمت على النحو الواجب، فستكون بديـلا جيدا وقليل التكلفة نسبيا لجيش الأمم المتحدة الدائم الذي نرغبه رغبة شديدة رغم أنه لا يزال يحيرنا، والذي تمناه بريان أوركهارت وغيره.

ويـود وفـد بـلادي أن يؤكـد أهميـة ضمـان القيـادة والرقابة اللازمتين بوصفهما من العناصر التي لا غـنى عنـها لنجاح عملية حفظ السلام. ولهذا، من الضروري للبلـدان المساهمة بقـوات، دون استثناء، أن تقبـل مبـدأ قيـادة الأمـم المتحدة الموحدة لبعثات حفظ السلام الـتي يفوضـها مجلـس الأمـن. وتجربـة ماليزيـا في مختلـف عمليـات حفـظ السـلام، وبخاصة في عمليـة الأمـم المتحـدة الثانيـة في الصومـال، الـتي تشرفت بقيادتها، تدلنا على أنه لا يمكن ضمـان نجـاح أيـة عملية لحفظ السلام إلا بالقيادة والرقابة الفعالتين، يساندهما موظفون مدربون ومهنيون. وأي تساهل في هذا المبدأ الهام جدا ينذر بكارثة. وفي هذا الصدد، فإن أهمية اختيار قـائد للقوات ذي مؤهلات رفيعـة وخصـال حميـدة تعـادل أهميـة اختيار رئيس مدني قدير لبعثة الأمم المتحدة. ولكي يتمكن قائد القوات من تقدير تعقيد إدارة قوات الأمم المتحدة في الميدان، من المهم أن تتاح له الفرصة، مثله مثل الرئيس المدني لبعثته، لكي يتفاعل مع أعضاء المجلس وممثلي البلدان المساهمة بقوات من خلال جلسات الإحاطة الإعلامية في نيويورك.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يؤكد الحاجة إلى التقدير الموضوعـي والمحـايد للحـالات في الميـدان، وبالتـالي أهميـة السـماح للأمانـة العامـة بتقـديم تقـارير صريحـة ومهنيـة إلى أعضـاء المجلس، وللبلـدان المساهمة بقـوات كذلـك. والبلـدان المساهمة بقوات، التي تقدم العاملين في مجال حفظ السلام، لها نفس الحق الذي لأعضاء المجلس في أن تكون على علم كـاف بـالتطورات الـتي تؤثـر علـى موظفيـها. ومـن المـهم بالنسـبة للمجلس أن يبعث برسالة إلى البلدان المساهمة بقوات مؤداها أن وجهات نظرها هامة في جميع المسائل التي تتعلق بحفـظ السلام وأن المجلس لا يعتبرها تحصيلا حاصلا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم الأخير في هـذا الجزء من الجلسة ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم مؤخرا لمجلس الأمن وعلى اضطلاعكم برئاسته لهذا الشهر. ويثق وفد بلادي ثقة كبيرة بقدرتكم على توجيه المجلس توجيها فعالا أثناء فترة رئاستكم، ونود أن نؤكد دعمنا الثابت لكم.

إن مناقشة تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات أمر واجب كما أنه يأتي في حينه. سبب ذلك أنه أثناء مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية، كرس قدر كبير من الجهد لقضية عمليات حفظ السلام وكيفية جعلها أكثر فعالية. وتقرير فريق الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام أثار اهتماما كبيرا بين الدول الأعضاء، وبالتالي جدد الزخم للحث على تعزيز قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وصدق كل من مجلس الأمن والجمعية العامة على مختلف توصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن تقرير فريق الإبراهيمي. ولهذا فمما يستحق الثناء أن المجلس قرر أن يناقش، برئاستكم، سيدي، المسائل المثارة.

ونيجيريا، بوصفها من المساهمين الرئيسيين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تشعر دائما بالحاجة إلى تحسين التنسيق والتشاور بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة. ونرى أن هذا هو السبيل الأفضل للبعث على الثقة والتفاهم بين مختلف أصحاب المصالح، ولضمان نجاح مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبينما يكون مجلس الأمن مسؤولا عن إنشاء الولايات، وتكون الأمانة العامة مسؤولة عن الجوانب السوقية والإدارية من خلال إدارة عمليات حفظ السلام، فإن البلدان المساهمة بقوات هي التي تحول بالفعل ولايات مجلس الأمن إلى واقع. وجنودها هم الذين ينتشرون في الميدان، يواجهون أخطار الحرب ويضحون أثناء ذلك بأرواحهم في بعض الأحيان. ولهذا، من المهم أن تواصل هذه الهيئات الثلاث التشاور فيما بينها بغية النجاح النهائي لأية عملية قيد النظر.

وإن الحرب والصراع يشكلان ظاهرة ترتبط بوجود البشر. وبينما غيرت العصور سبل الحرب وأدواتها، لم تتغير الغريزة الأساسية لرغبة الإنسان في التغلب على الغير. وإنشاء منظمتنا، الأمم المتحدة، كان رد فعل القصد منه كبح رغبة الإنسان في الحرب وإنقاذ الجنس البشري من تدمير نفسه. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. ورغم أفضل جهودها في هذا الاتجاه، لا تزال الحروب والصراعات عاملا دائما في التفكير الجيوبوليتيكي والجيواستراتيجي للإنسان. وأدى هذا إلى الحرب الباردة وما نتج عنها من سباق التسلح وإنتشار الأسلحة النووية.

وقد ظهرت مؤخرا أشكال جديدة من الصراع تنشب في الأكثر داخل الدول. ونشبت بعض هذه الصراعات نتيجة لسياسة أخذت تطبق في فترة ما بعد الاستعمار فتتعمد الجمع، وأحيانا بالقوة، بين طوائف إثنية كانت تعيش مستقلة وكثيرا ما كانت على علاقات عدائية بعضها مع بعض. ونشبت صراعات أخرى بسبب التنافس على التحكم في الموارد القومية و/أو آلية الحكومة. ومما يزيد من تعقيد الحالة تدني التنمية الاقتصادية وارتفاع مستوى الفقر في معظم البلدان النامية. وبالتالي، فإن معظم الصراعات تنشب في البلدان النامية. واليوم، تواجه البلدان الأفريقية في فترة ما بعد الاستقلال تحديات السلام والأمن والاستقرار. وحدة هذه الصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة تؤدي إلى ظاهرة فشل الدول في أماكن مثل ليبريا والصومال، حيث تهاوت جميع مؤسسات الحكومة.

ونتيجة لهذه الصراعات، حصلت في السنوات الأخيرة زيادة لا ضابط لها في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. فزاد عدد القوات والمراقبين العسكريين وموظفي الشرطة المدنية المشاركين في هذه الأنشطة من ٠٠٠ ١٥ فرد تقريبا قبل مجرد عام إلى حوالي ٠٠٠ ٤٠ فرد الآن. وتتضمن البعثات الحالية للأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثات أخرى كثيرة. وقد أحرزت بعثات الأمم

المتحدة هذه درجات متفاوتة من النجاح، وواجهت في بعض الحالات كوارث كاملة أو نكسات، مثلما حدث في الصومال وفي خطف عديد من قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مؤخرا.

وإذا كان لنا أن نكبح التيار المتصاعد للصراعات في العالم، وأن نكفل نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وجب على الأمم المتحدة أن تعيد تحديد استراتيجياتها وأن تجري المزيد من المشاورات وتحقق التعاون بين الأطراف الرئيسية. ولهذا يؤيد وفد بلادي التوصية المتضمنة في تقرير فريق الإبراهيمي، التي أيدها كذلك مجلس الأمن والجمعية العامة. وإذا كان للولايات أن تتحقق، يجب ألا تكون واضحة وذات مصداقية فحسب، بل يجب كذلك أن يكون هناك تنسيق وتشاور كافيان بين البلدان التي يحتمل أن تسهم بقوات وأعضاء مجلس الأمن أثناء عملية إنشاء الولاية. وأوصى التقرير أيضا بإنشاء جهاز فرعي مخصص للمجلس، بموجب المادة ٢٩ من الميثاق، بحيث يضفي الصبغة المؤسسية على نصيحة البلدان المساهمة بقوات إلى مجلس الأمن.

ويرحب وفد بلادي بهذه التوصيات وبجميع التوصيات الأخرى التي تتطلب التشاور مع البلدان المساهمة بقوات عند النظر في مفهوم و/أو خطة عمل أية عملية لحفظ السلام؛ وعند النظر في تمديد ولاية أية بعثة لحفظ السلام؛ وعند النظر في إجراء تعديل مضموني لولاية أية عملية جارية لحفظ السلام، بما في ذلك التوسع في مجالها الجغرافي أو تقليصه، وتغيير قواعد الاشتباك، وإدخال وظائف جديدة لعناصرها؛ وأخيرا، أثناء النظر في تكلفة اختيار القادة الميدانيين.

ومما ثلج الصدر أنه بعد صدور تقرير فريق الإبراهيمي، أيد الأمين العام الحاجة إلى

”أن يتاح للبلدان التي التزمت بتقديم وحدات عسكرية إلى إحدى العمليات فرصة حضور الإحاطات التي تقدمها الأمانة العامة إلى المجلس بشأن المسائل التي تؤثر على سلامة وأمن موظفيها، وبخاصة الجلسات التي تؤثر على استعمال القوة من جانب البعثة“. (S/2000/809، الفقرة ٦٤ (د))

ونعتقد أن التبادل الواضح للحقائق وتقييم المخاطر التي تنطوي عليها أية عملية سيهيئ على نحو أفضل عقول البلدان المساهمة بقوات لما يمكن أن يحدث من رد فعل سياسي داخلي نتيجة لمشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا الإحساس بالثقة المتبادلة، إذا وجد من خلال المشاورات الواضحة والصريحة سيجعل البلدان التي يمكن أن تسهم بقوات أكثر استعدادا للاسهام بها وقبولها للمسؤوليات المشتركة عن القرارات المتخذة.

والمشاورات في حد ذاتها لا تكفي عندما لا تؤخذ في الاعتبار نصيحة من لهم خبرة هامة، سواء طلبت أم لا. ونعتقد أن آراء البلدان المساهمة بقوات والأطراف الإقليمية الأخرى يجب أن تراعى في جميع مراحل صنع القرار بشأن عمليات حفظ السلام، كما جرت التوصية به. وبينما لا نقول إن النظام الحالي كاف، فإننا مع ذلك نود أن نثني على مبادرة مجلس الأمن بإجراء مشاورات مع اللجنة الوزارية للوساطة والأمن بشأن سيراليون التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بقيادة موديبو سيديبي، وزير الخارجية في مالي، التي أجرت مشاورات موسعة في العام الماضي مع أعضاء المجلس حول الحالة في سيراليون.

وكانت نتيجة ذلك التشاور والزيارات اللاحقة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى أفريقيا مفيدة قطعا، لأنها أدت إلى تفهم أفضل للمسائل المعنية. وعلاوة على ذلك، أدت دورا كبيرا في تجديد ثقة منطقتنا دون الإقليمية، بل والقارة،

بقدرة مجلس الأمن على صون السلم والأمن الدوليين وإخلاصه في ذلك. ولذا ينبغي أن يحافظ على هذا النهج المتمثل في عقد مشاورات مع القادة الإقليميين والبلدان المساهمة بقوات وأن يضفي عليه الطابع المؤسسي.

ونأمل مخلصين في أن يتم لدى نهاية هذه المناقشة إيجاد أرضية مشتركة بشأن طريقة التشاور بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ويود وفد بلدي، بالإضافة إلى النقاط الأخرى المذكورة آنفا، أن يقترح أن تتشاور الأمانة العامة مع البلدان المساهمة بقوات أثناء استعراض المبادئ التوجيهية. وعلاوة على ذلك، مما سيحظى بالتقدير أن تنشر مذكرات الإحاطات الإعلامية وأوراق العمل وأن تعمم في وقت مبكر على البلدان المساهمة بقوات. وينبغي للإحاطات الإعلامية العملية التي تقدمها إدارة عمليات حفظ السلام إلى البلدان المساهمة بقوات أن تكون في شكل مكتوب.

وسيكون وفد بلدي مقدرا لو تكفلت الأمانة العامة بنفقات نقل وإقامة المندوبين الذين يمكن أن توجه إليهم الدعوة من العواصم لتقديم إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن أو الأمانة العامة أو التشاور معهما بشأن المسائل المتصلة بعمليات السلام الجارية.

وأخيرا، أود، سيدي الرئيس، أن أختتم كلامي بتقديم تهانئ الوفد النيجيري الحارة إلى الأعضاء الجدد غير الدائمين المنتخبين في مجلس الأمن وهم: موريشيوس وسنغافورة، بالطبع، وكولومبيا وأيرلندا والنرويج. ويود وفدي أن يؤكد لكم من جديد التزامه بميثاق المنظمة، ولا سيما الأحكام المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلق الآن الجلسة. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، عندما نستأنف الجلسة بعد ظهر اليوم، سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.